

أوضاع ولاية ليبيا في عهد الباشوات العثمانيين

١٨٣٥م - ١٩١١م

د/ محمود علي عامر (*)

يتناول هذا البحث دراسة أوضاع ولاية ليبيا في عهد الباشوات العثمانيين. دراسة وثائقية، عمادها التحليل والمقارنة بهدف تقديم صورة واضحة عن تلك المرحلة الحافلة بالأحداث المهمة التي تزامنت ومرحلة نمو الفكر الاستعماري بغية تقليص أظفار الدولة العثمانية التي فرضت سلطانها على الوطن العربي منذ مطلع القرن السادس عشر.

إذا كان مؤرخو تلك المرحلة وحتى من تلاهم قد عتوا لليبيا خارج نطاق مناطق الشمال الإفريقي، فإن ليبيا كأرض وكبقعة لم تكن بعيدة عن أحداثه، بل على العكس من ذلك فقد كانت موضع تجاذب سلطوي من قبل بعض الأسر المحلية التي تبضعت في تونس والجزائر والمغرب، غير أن التجاذب الذي تعرضت إليه، لم يكن قوياً قياساً ببقية المناطق الأخرى.

ومهما كانت الأحداث التي عصفت بمناطق الشمال الإفريقي، فقد تزامنت مع بعضها زمنياً ومكانياً، وغدا من الصعب تحديد الحوادث التي شهدتها كل منطقة بصورة منفردة، ولهذا فإن الغزاة الذين تجاسروا على مناطقه، شعروا بالعجز عن استنزاف خيراته واستعباد أهله بسبب التكامل الجغرافي الذي تتحلّى به مناطق الشمال الإفريقي، فضلاً عن المقاومة الضارية التي واجهتهم.

(*) كلية الآداب - جامعة دمشق - سورية

إن العثمانيين الذين قدموا إلى الجزائر ثم ليبيا وتونس، لم يجدوها خالية من قوى غريبة، ولم تكن تلك المناطق هائلة لغزاة تلك المرحلة، بل وجدوا قوى محلية صلبة تواجه الغزاة وتتحداهم، ولهذا وجد الأهالي في العثمانيين قواسم مشتركة جوهرها الدين الإسلامي وإطارها وحدة الدم والنقاء الأهداف والمصالح لكلا الطرفين عرب وعثمانيين.

تكاثفت جهود العثمانيين مع السكان المحليين، وطردوا الغزاة الإسبان الذين جاؤوا بدوافع دينية بحتة، وقد برز الجهد العثماني جلياً على الساحة الليبية التي كانت تخضع آنذاك لفرسان القديس يوحنا أو فرسان رودس المطرودين لثلاث مرات، من القدس إلى عكا ومن عكا إلى رودس، ومن رودس إلى ليبيا. وبفضل الجهد العثماني طردوا إلى مالطة حيث قضى نابليون بونابرت على وكرهم سنة ١٧٩٨م.

لقد كانت ليبيا خلال السيطرة البيزنطية مقسمة إلى ولايتين شرقية تضم برقة التي رُبِطت بحاكم الإسكندرية، وغربية تضم طرابلس التابعة لصاحب إفريقية، ومع أواخر القرن السادس الميلادي وأوائل القرن السابع الميلادي أصبحتا تابعتين لحاكم الإسكندرية، ولهذا فإن القائد عمرو بن العاص لم يجد صعوبة تذكر في فتحهما، ومنهما تحرك نحو بقية المناطق الإفريقية سنة ٤١ - ٤٩ هـ.

لقد تأثر الشمال الإفريقي بالأحداث التي نجمت عن سقوط الخلافة الأموية والتي أسفر عن سقوطها انقسامات وتحزبات سياسية ودينية، هذه الانقسامات أسهمت بصورة مباشرة في قيام ممالك إسلامية على الساحة الإفريقية حيث تصارعت مع بعضها لا سيما بعد قيام الدولة العباسية وسقوط دولة المرابطين وقيام دولة الموحدين.

لقد ظلت طرابلس الغرب تحت حكم العباسيين، ملتزمة بما يفد إليها من

ولادة حملوا أوامر الخليفة العباسي وتأثيرات الخلافة الأموية، ولهذا عرفت الاضطراب وعاشت التناقض الإداري، وهذا ما تسبب في نشوب حروب أهلية عمت المنطقة بكاملها.

وفى سنة ٥٣٧ هـ - ١١٤٢ م هاجم روجر ملك صقلية طرابلس، لكنه فشل في حملته الأولى، فهاجمها ثانية سنة ٥٤١ هـ - ١١٤٦ م ونجح في السيطرة عليها بعد حصار مكثف وقاس، مستغلاً الانشقاقات الداخلية التي تعصف بها عقب انتهاء حكم سلالة يوسف بن زيري واندثارها، ولم يحاول القائد الصقلي تغيير النظام المعتمد فيها خوفاً من إثارة حفيظة الطرابلسيين عليه، ولتعميق نفوذه فيها عمد إلى تعيين الأشخاص الذين اختارهم الطرابلسيون لشغل وظيفتي القاضي والوالي^(١). وقد تم تعيين يحيى بن مطروح والياً على المدينة، وحينما ضمن الاستقرار قفل عائداً إلى بلاده بعد أن ترك حامية صغيرة، أوكل إليها أمر المحافظة على المدينة.

وحينما تمكن صلاح الدين الأيوبي من حكم مصر، أرسل إلى طرابلس الغرب مملوكه شرف الدين قراقش، الذي حكم البلاد المغربية بالحديد والنار، ولكن قراقش هذا تنكر لسيده حيث اتصل سراً بالخليفة العباسي طالباً منه منحه أمير بلدان إفريقية^(٢).

إزاء المظالم التي ارتكبتها قراقش، جهز يعقوب بن يوسف حاكم فاس جيشاً لمحاربة قراقش، فنزل تونس أولاً، ومنها وجه ستة آلاف مقاتل بقيادة ابن أخيه وكلفه التصدي لقراقش الموجود آنذاك بالجزائر.

وفى سنة ٦٠١ هـ - ١٢٠٤ م قدم الناصر بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الموحدى إلى طرابلس فاستقبله حاكمها يحيى بن إسحاق الميورفي أحسن استقبال، وأعلن الطاعة له، فأقره الناصر بن يعقوب حاكماً على مدينتي قابس وطرابلس اعترافاً بخدماته^(٣).

ومع سقوط دولة الموحدين خضعت طرابلس إلى حكم الحفصيين أمراء تونس الذين تصرفوا منذ الوهلة الأولى كأمرأء مستقلين.

شهدت طرابلس الغرب خلال خضوعها للأمراء الحفصيين اضطراباً في أوضاعها العامة، نتيجة الصراع الدائر في مناطق إفريقية الشمالية، لقاء ذلك عمد الطرابلسيون في سنة ٧٢٧ هـ ١٣٢٧ م على تعيين محمد ابن ثابت بن عمار حاكماً عليهم، وهذا ما جعل أسرة بنو ثابت، تحكم طرابلس لمدة تقارب ثمانين سنة (٤).

عمل محمد بن ثابت على تجنب طرابلس الدخول في الصراع الدائر على الساحة الإفريقية، ولا سيما بعد سقوط دولة الموحدين، وبذلك ضمن لها الاستقرار والهدوء، إلا أن حكمه لم يدم طويلاً نتيجة لوجود بعض القبائل الناقمة عليه، حيث ثارت عليه وقتلته، وعينت ابنه ثابت مكانه، وكان هو الآخر على خلاف مع والده قبل مقتله.

استمرت مناطق المغرب العربي (الشمال الإفريقي) تعيش حالة تصارع داخلي ولا سيما الخلاف التونسي الطرابلسي الذي توقف سنة ٤٦٣ م نتيجة سئم الطرفين من الاقتتال الذي أودى بحياة الكثيرين من الطرفين، وشل الحياة الاقتصادية بهما، وبذلك تخلصت طرابلس الغرب من السيطرة الحفصية، فانصرفت إلى تسوية مشكلاتها الداخلية، والاعتماد على نفسها بإدارة أمورها، فشكلت مجلس شوري مهمته الإشراف على إدارة شؤونها، وبينما كانت إدارة مدينة طرابلس تسوي أمورها واجهتها مشكلات خارجية، لم يكن الطرابلسيون يحسبون لها حساباً، حيث تناسوا تحصين مدينتهم، ولهذا كانوا عرضة لهجمات الإسبان (٥).

لقد جدد الإسبان نشاطهم القرصني منذ سنة ١٥٠٨ م بقيادة بدرو نافاروا الذي أغار على السواحل المغربية، وفي سنة ١٥٠٩ م هاجم وهران ومنها

توجه إلى بجاية ونهبها سنة ١٥١٠م، وفي ٢٥ تموز سنة ١٥١٠م هاجم طرابلس الغرب وضرب سواحلها، ومن ثم أنزل مدفعيته على الشاطئ جنوب شرقي المدينة في منطقة الشعاب، ونتيجة للقصف الشديد، تمكنت مدفعيته من فتح ثغرة في سور المدينة، وبعد ساعات أجبر الأهالي على فتح الأبواب حفاظاً على مدينتهم وساكنيها، وقبل انقضاء ذلك اليوم كان الإسبان قد أتموا احتلال القلعة وبعض النقاط الرئيسية في المدينة^(١).

إن الإسبان فرضوا سيطرتهم على معظم مناطق الشمال الإفريقي، وواجهتهم مقاومات شعبية ومنظمة، ألحقت بقواتهم خسائر لا حدود لها، وتعرضوا لهزائم على أكثر من جبهة وأكثر من موقع، هذه الهزائم التي مني بها الإسبان وممارستهم الوحشية، منحت الأهالي جَلَدَ المقاومة والتصدي لهم، على الرغم من ضعف الإمكانيات المتاحة لديهم آنذاك. ولهذا كان الإسبان يتطلعون إلى مخرج، يعطيهم المبرر للخروج من بعض مناطق الشمال الإفريقي، ولا سيما ليبية، التي استبسل أهلها في الدفاع عن أرضهم.

ولهذا وعقب طرد السلطان سليمان القانوني لفرسان مالطة (فرسان القديس يوحنا) من رودس وتشريدهم للمرة الثالثة واستغاثتهم بالبابا لتأمين موطن لهم، سارع كارل الخامس الملقب بـ (شارلكان) ملك إسبانيا لتقديم طرابلس الغرب كمقر عسكري للفرسان ومالطة مركز روحي، وقد فرح البابا بهذا العطاء، ولم يكن هدف شارلكان من تقديم طرابلس الغرب للفرسان إلا تخلصاً من متاعب الفرسان وتطلعاً للاستقرار في الجزائر وتونس وحكمها بصورة كاملة.

إن استقرار الفرسان في طرابلس الغرب واعتمادهم الوحشية وسيلة والانتقام من المسلمين هدفاً وغاية، دفع سكانها لطلب المساعدة من سلطان المسلمين آنذاك السلطان سليمان القانوني الذي استجاب لرغبات سكان ولاية طرابلس، حيث أرسل أسطولاً ضخماً في التاسع من آب سنة ١٥٥١م.

وخلال مدة لا تتجاوز الأسبوع، تمكنت الحملة العثمانية من طرد الفرسان ونشر يدهم للمرة الرابعة.

وهكذا وبدءًا من السادس عشر من آب من سنة ١٥٥١م غدت طرابلس الغرب ولاية عثمانية^(٧).

أما بشأن الأحداث التي شهدتها ولاية ليبية (طرابلس الغرب) خلال العهد العثماني بدءًا من ١٦ آب سنة ١٥٥١ حتى ١٩١١م، فإننا سنعالج أهم الولاة الذين تولوا إدارتها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

لم تكن ولاية طرابلس الغرب الوحيدة بين أوجاق الغرب تواجه أحداثًا إدارية في نظمها ودون مراجعة الباب العالي، وكانت العساكر تعلم أنها تحظى بدعم السلطان لها. وهذا ما حدث في بقية الولايات الإفريقية، ويرد أحمد رفيق قبول السلاطين بالإجراءات التي اتخذت في أوجاق الغرب^(٨)، إلى أن العساكر كانوا يواجهون الهجمات الغربية الأوروبية الطامعة بتلك الديار، ولم يكن هؤلاء السلاطين يتقون بالولاة المدنيين عربًا كانوا أم أتراكًا، خوفا من الانفصال، وإعلان استقلالهم^(٩).

ومهما تعددت الآراء، بصدد الأحداث التي واجهتها ولاية طرابلس الغرب، فإن لكل عصر ظروفه وملابساته، ولهذا فإن الأحداث خلال العصر العثماني كانت متشابهة من حيث الإدارة ونظمها، والغريب في الأمر أن القرن الثامن عشر تميز ببروز العنصر المحلي، وقد تمثل في تونس بالأسرة المحلية التي انخرطت كإدارة بالسكان المحليين، وإن باياتها كافة، اعتمدوا على الأهالي في الإدارة، ولم يمارسوا الظلم والقهر على السكان المحليين، أما في طرابلس الغرب (البيبة) فقد تمثل العنصر المحلي من خلال الأسرة القرمانلية، التي تعالت على السكان ومارست الظلم والقهر عليهم، ولهذا سئم الأهالي، وطالبوا بضرورة إسقاط تلك الأسرة، مع معرفة المطالبين بأن أوضاعهم لن تتغير، إلا أنهم غير قادرين على تحمل مفاصد الأسرة الحاكمة من القرمانليين.

١ - إشراف استانبول على الولاية؛

بداية لا بد من القول إن الدولة العثمانية، منذ قيامها وحتى انهيارها، لم تعرف الازدواجية في إدارتها، ولم تعرف النيابة في الإدارة، بل اعتمدت الإدارة المباشرة، كما اعتمدت منهج عدم إبقاء الولاة في ولايتهم لفترات طويلة خوفاً من تعميق نفوذهم، وإقامة تحالف مع سكان الولاية، لربما يدفع بعض الولاة للمطالبة بالانفصال عن الدولة، مما يسبب المتاعب لها، ولهذا خولت قضائاتها عزل الولاة لا سيما خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، واشترطت أن يكون القضاة من الروملي أو الأناضول، ويمنع أن يكون القضاة من السكان المحليين بعكس المفتون الذين يعينون من السكان المحليين وحتى الممات، ولم يكن محظوراً أن يخلفهم أبناؤهم في ممارسة الإفتاء.

ويذكر محمد جميل بيهم أن تعاقب السلاطين غير الأكفاء على العرش، أسهم في تفاقم الفوضى واضطراب الأمن في الولايات، ولا سيما الولايات البعيدة التي لم تكن يد السلاطين قادرة على معاقبتهم متى شاءوا^(١٠)، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل أن السلاطين غير الأكفاء تحجبوا عن رعيّتهم، وفتحوا أبواب خزينتهم للتبذير والإسراف، واقتصرّت مهمة الصدور العظام على تأمين نفقاتهم الخاصة ونفقات قصورهم التي غدت أشبه بمؤسسة بشرية عاطلة عن العمل، مهمتها التبجيل والمدح لجلالته، وإن أكثر ما أرقق الدولة وزاد من فسادها وتفسخها غيابهم عن إدارتها، وتركها للرعاع والسفلة من عساكرهم المأخوذة قهراً من دول أوروبا الشرقية رغماً، ولنساء أوروبيات مستوردات لتلبية رغبات السلاطين الذاتية ولهذا:

فمن رعى في أرض مسبعة وغاب عنها تولى رعيها الأسد^(١١)

على الرغم من الانحلال الذي كانت الدولة العثمانية تواجهه خلال مراحلها التاريخية فإنها لم تنهون في تعيين ولاية من قبلها حتى ولو تولى العساكر إدارتها، كما حدث في نيابات الشمال الإفريقي، فخلال فترة الدايات وتزويدهم بفرمان التولية، إلا أن مركز السلطنة كان يكلف شخصاً من قبله، مهمته وحسب فرمان تعيينه الالتزام بالشرع والمحافظة على الولاية^(١٢)، ومنع العساكر من التعدي على الرعية ويحمل الوالي المكلف مسؤولية الانحراف، كما حدث في عهدي الداوي صفر الذي تمكن بأمواله من الفوز ببقية الديوان، وتلقب بعدة ألقاب منها مناداته من قبل الضباط بالأفندي، وبالسيد من قبل الأهالي، وبصاحب المعالي من قبل الأجانب^(١٣)، علماً بأن علي باشا كان مكلف بإدارة الولاية ومسؤولاً أما استانبول، فحينما وجد أن الداوي صفر تجاوز صلاحياته وبدأ يمارس الظلم عاد إلى استانبول مسرعاً، وأعلم الصدر الأعظم بما يجري في ولاية طرابلس الغرب (اليبسا)، فكلف الصدر الأعظم حامد باشا بتولي الإمارة، وكلفه بتقديم تقرير مفصل عن أعمال الداوي^(١٤).

وهذا يدلنا على أن إدارة الدولة العثمانية في استانبول، لم تحجم عن إرسال الولاية إلى ولايتها، ولم تعط الوالي فرصة زمنية تتجاوز الحد المعقول، وكما لا يعمق نفوذه في الولاية، لم تعط الوالي فرصة زمنية تتجاوز الحد المعقول، كما لا يعمق نفوذه في الولاية، ويفكر بالانفصال أو الاستقلال، وكانت عساكر الدولة في الولاية تهدد الوالي المعين، إذا شدد الخناق عليها، فترفع تقريراً إلى استانبول تشكوه، بحجة أنه يحاول الانفصال، كما فعلت بالوالي حسن باشا ابن خير الدين، حيث اتهمته الإنكشارية بذلك^(١٥).

أما من حيث إشرافها على الولاية بعد إسقاط الأسرة القرمانلية، فإن المرحلة تقتضي ذلك وهذا ليس بالجديد على الدولة العثمانية فيما يتعلق بالإشراف المباشر.

إن من واجبات الوالي المعين إعلام استانبول بكل ما يجري في الولاية من أحداث صغيرة كانت أم كبيرة، ولهذا فإن كتابة تاريخ أي ولاية من الولايات العثمانية مسألة سهلة وموثقة، لأن تقارير الولايات تعطي الباحث صورة كاملة عن أحداث الولاية، ولا سيما فترة الولاة الباشوات الذين تسلموا إدارة ولاية ليبيا من ١٨٣٥ - ١٩١١، وذلك من السالنامات (التقويمات السنوية) لأنها سجلات يومية توضح لنا الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الإدارية سنة بسنة، وكما يستطيع الباحث قراءة الأبحاث والمستجدات التي طرأت على الولاية، ومعرفة أخطاء كل والٍ، وما هي التحسينات التي أدخلها على الولاية خلال توليه إدارتها^(١٦).

قد يعتقد القراء إن مهمة الوالي في القرن التاسع عشر قد اختلفت عن مهمته في القرون الماضية، وأغلب الظن أنه اعتقاد خاطئ، فالمهمة لم تتغير، وإنما المرحلة التاريخية هي التي فرضت معطياتها فالتطور الصناعي الذي نجم عن الثورة الصناعية انعكس بصورة إيجابية على الحياة، وغدا الإنسان أكثر إدراكا عما سبق، ولهذا فإننا سنجد تطورا ملموسا قد طرأ على الحياة في ولاية ليبيا من مختلف النواحي، ومهمة الوالي المعين تحسين أوضاع ولايته بكل السبل المتاحة ففي عهد باشوات العصر العثماني الثاني، نجد أن الزراعة تحسنت ولا مستها وسائل حديثة، فأدخلت زراعات جديدة لم تكن معروفة سابقا لدى الأهالي، وكذلك الصناعة، وتحسنت وسائل المواصلات وشقت الطرق التجارية في الولاية، وغدت السيطرة العثمانية تعم الساحل والداخل بعدما كانت سابقا وقفًا على مناطق محدودة من الداخل، وجرت المياه إلى طرابلس الغرب بطريقة حديثة، بعدما كانت تجر بأقنية ترابية بدائية.

إن الباشوات (الولاة) الذين تولوا إدارة الولاية، تميزوا بالجدية والحرص على الولاية، حيث خفت وسائل القمع والإرهاب التي كان الولاة

السابقون يعتمدونها حيال الأهالي، وأدرك الأهالي أن الدولة العثمانية تحرص عليهم وتسهر على مصالحهم، حيث أقيمت المشافي لمعالجة المرضى وتحملت الدولة العثمانية مسؤولية معالجة الأهالي مجاناً، كذلك فإن أطفال الولاية أرسلوا إلى المدارس بكل أنواعها، وهذا كله بفضل الإشراف المباشر لولاة تلك المرحلة، كذلك فإن إدارة المركز في استانبول ومن خلال الوسائل الحديثة تمكنت من مراقبة الولاة المكلفين بإدارة الولاية، ومحاسبة المقصر منهم محاسبة صارمة (١٧).

أما بشأن الدوافع التي دفعت استانبول لفرض سيطرتها المباشرة على ولاية ليبيا، فإنه من الصعب الاستجابة عن تلك التساؤلات المطروحة بإسهاب كافٍ، وربما يكون إثبات الوجود العثماني في إفريقية بعدما احتلت الجزائر وهددت تونس من قبل فرنسا قد شكلاً عاملاً رئيساً من العوامل، وربما يكون حسم الصراع الدائر على الساحة الإفريقية ما بين فرنسا وإنجلترا، لأنه من الصعوبة بشيء على فرنسا التي تعاني اضطراباً في أوضاعها السياسية وتهديدات الأحزاب اليسارية التي ولدتها الثورة الفرنسية ووصول نابليون بونابرت إلى السلطة، فرض سيطرتها على أقطار المغرب كلها في حين كان اهتمام إنجلترا منصبا على المغرب الأقصى بغية حماية مصالحها الاستراتيجية والحيوية في جبل طارق.

أما ليبيا ومن خلال قراءة الأحداث آنذاك لم تكن محط أنظار فرنسا ولا إنجلترا، وهذا لا يعنى أنهما لا يتطلعان إلى ولاية ليبيا وغير مدركين لما تتمتع به من مركز استراتيجي مهم وحيوي هناك وإن احتلالها سيتم، ويرد بعض المؤرخين أن قيام الدولة العثمانية بإسقاط الأسرة القرمانلية، وقيامها بإدارتها إدارة مباشرة، قد أنهى التساؤلات الفرنسية الإنجليزية من جهة، وتسبب في الوقت نفسه في وجود جاري قديم غير مرغوب به، وبينهما وبينه ثأر قديم يجب تسويته. كما أيقظ فيهما نار الحقد والثأر للماضي البعيد،

يوم دك سلاطين بني عثمان عرش الإمبراطورية البيزنطية، وظلوا لسنوات يهددون أوروبا بكاملها.

وواقع الحال، فقد تخوفت فرنسا كثيرًا من الجيرة العثمانية، وعلى الرغم من أن الجزائريين أخذوا من الدولة العثمانية موقفًا سيئًا، لأنهم وباعتقادهم تخلت عنهم، فلم تقدم لهم لا السلاح ولا الرجال لرد الفرنسيين الذين احتلوا أرضهم، إلا أنهم أملوا من الإدارة العثمانية تقديم المساعدة لهم من خلال تواجدها في ليبيا— وغدا بمقدورهم تأمين حاجتهم من السلاح بسهولة^(١٨).

إن الإشراف المباشر لولاية ليبيا من قبل العثمانيين، مكنهم من الوصول إلى الدواخل التي كانت تسبب قلقًا كبيرًا لولاة تلك المرحلة، وبذلك تمكنت من القضاء على النزاعات الاستقلالية التي كان سكان الدواخل يتمتعون بها^(١٩).

وهكذا نرى أن كل انهيار تشهده ولاية ليبيا، يقابله بروز مرحلة جديدة من حيث الإدارة أو من حيث المعطيات الفجائية التي تنعكس في أغلب الأحيان إيجابًا على الأهالي الذين كانت حياتهم موضع مد وجذر ما بين الظلم والفوضى أو بين الانضباط والاستقرار، فالأحداث المستجدة والتحولات الجديدة التي طرأت خلال فترة يوسف باشا القرماني، دفعت الأهالي للتوجه إلى استانبول طالبة منها الاعتراف بالطاعة والولاء للسلطان، ورفضهم الخضوع لحكم الأسرة القرمانية^(٢٠).

وبسقوط الأسرة القرمانية، برز على ساحتها الإدارية اضطراب سياسي حيث أسهم في إرغام استانبول للإشراف المباشر على الولاية، وسط أجواء سياسية مضطربة فرضها واقع الجيرة الاستعمارية المتمثل بفرنسا التي احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠م، أما فيما يتعلق بالولاية فقد أسهم الإشراف في مشاركة الليبيين في الإدارة، فمن خلال هذه المشاركة، تمكن الليبيون من التعبير عن المشكلات التي تشكل سابقًا عقبة في مسار الأهالي^(٢١)، وتحول

دون تقدمهم أسوة ببقية الولايات العثمانية، ولا سيما أن الليبيين استغلوا التواجد العثماني أحسن استغلال، فطالبوا بتحسين أوضاعهم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية^(٢٢). وكان الولاة العثمانيون مجبرين على تنفيذ رغبات الأهالي وتطلعاتهم لأنهم لا يريدون حدوث عصيانات، خشية استغلال فرنسا وانجلترا تلك العصيانات لصالحهما^(٢٣)، وربما يستخدماتها وسيلة ضغط على الدولة العثمانية لإخراجها من ليبيا، وعلى الرغم من حسن المعاملة التي حظي بها الليبيون في مرحلة إشراف استانبول مباشرة على أحوال الولاية، إلا أن بعض القبائل البدوية التي كانت خلال المراحل الأولى سيدة نفسها، أعلنت عصياناتها رافضة الانضواء تحت مركزية الحكم العثماني، الذي تمكن خلال هذه المرحلة من مد نفوذه الإداري إلى الداخل، وهذا العامل قد يكون عاملاً رئيساً في عدم تطوير الولاية.

ويرد بعض المؤرخين إعاقة التطور الفكري في ليبيا إلى جهل الولاة العثمانيين وخلو الولاية من منافسة خارجية، تدفعهم إلى التطوير، أما في مرحلة الإشراف فقد كان الولاة مضطرين إلى أحداث تطور عام في هيكلة الإدارة، ومساعدة الليبيين على الانخراط بالقوة في مسألة التطوير، ومن هذه العوامل:

- ١- الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠ وفيما بعد لتونس ١٨٨١.
 - ٢- الاحتلال الإنجليزي إلى مصر سنة ١٨٨٢.
 - ٣- تمكن إيطاليا من تحقيق وحدتها سنة ١٨٧٠، وتطلعها إلى إعادة أمجاد روما القديمة.
 - ٤- تمكن ألمانيا من تحقيق وحدة مع بروسيا سنة ١٨٧١م، وتطلع قادتها إلى موطئ قدم في إفريقية.
 - ٥- التأثيرات الثقافية التي خلفتها الحركة السنوسية.
 - ٦- تحويل ليبيا إلى منفى، لمعارضني السلطان عبد الحميد الثاني^(٢٤).
- لقد جاء التدخل التركي في ليبيا مناسباً، إثر احتدام الصراع الأوروبي

على مناطق الشمال الإفريقي، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، ولم يكن جوهر الصراع منصباً بينهما على امتلاك ليبيا، لأن لكل منهما مناطقه الاستراتيجية بالنسبة لمصالحه الحيوية، وإنما توجهها إلى وجود جابر لا يناسبهما، ففرنسا تريد من السلطان العثماني إعادة علي باشا لإدارة الولاية، في حين أعلنت بريطانيا معارضتها الشديدة لعودة القرمانليين إلى إدارة الولاية (٢٥).

ويؤكد أحمد النائب في مؤلفه المنهل العذب، إن الإدارة المباشرة التي اعتمدتها الدولة العثمانية كانت خطوة مباركة، ولا سيما بعدما جمع محمد نجيب باشا الأعيان والعلماء وقرأ عليهم فرمان استلامه إدارة البلاد في جامع طرغوت باشا (٢٦).

أما أحمد رفيق، فيعدّ تدخل الإدارة العثمانية في شؤون الولاية وإدارتها إدارة مباشرة غير ناجح، لأنه جاء لمصلحة الدول الأوروبية التي لها مصالح في تلك الديار، ولأنها عمدت من خلال ولايتها الأكفاء من ضبط الأمن ومنع أعمال الشغب (٢٧)، وهذا يكون بالنسبة لفرنسا مناسباً، فقد شكلت الإدارة العثمانية في ولاية ليبيا حاجزاً قوياً منعت ثوار الجزائر من التسلّل إلى الولاية، بحجة أنهم سيزيدون من أعمال الشغب في ولاية ليبيا، كما منعت الإدارة الليبيين من التدخل بشؤون الجزائر وفيما بعد في تونس (٢٨)، ولإشغال قواتها، عمدت إلى التوغّل في داخل الأراضي الليبية، وبذلك غدت معظم أراضي الولاية خاضعة للإدارة، بعكس المراحل السابقة، فقد كان الوجود العثماني مقتصرًا على المناطق الساحلية، فمثلاً تاجوراء التي لا تبعد عن طرابلس الغرب، لم تكن تخضع خضوعاً تاماً للأتراك، وقد غدت هذه البلدة الصغيرة في ظل الإدارة المباشرة قاعدة للمشاعبات والثورات، وظلت تهدد الإدارة حتى قام الوالي محمد رائف باشا بمهاجمتها سنة ١٨٣٦م وأمر بنهبها وقتل من أهاليها منّي شخص، وقد قصد محمد رائف باشا من حركته ترويض المدن الأخرى من خلالها، فجعلها مثلاً لكل مدينة تحاول أن تنثور،

لأن الولاية كانت لديهم مهام أخرى، فالولاية كانت تقتصر لكل شيء، فالحياة الزراعية والصناعية شبه متوقفة تمامًا، والعساكر الذين شردوا، أمر بإعادتهم فأعدهم وزملاؤه كقوة عسكرية منظمة، مهمتها حماية الولاية، والمحافظة على الأمن فيها. وتقيد بعض المصادر التركية، إن من أهم مميزات الإدارة المباشرة، منع الثورات، وتدريب الأهالي على الأساليب الحديثة للزراعة، والعمل على تطوير صناعتهم المحلية، وتحسين أحوالهم^(٢٩).

وعلى الرغم من أن الولاية كانوا يسعون إلى الاهتمام بالولاية بما يتناسب والمرحلة التي يفرضها واقع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، غير أن البداوة متأصلة في ولاية ليبية، وقد واجه الولاة العثمانيون هذا الواقع، لأن أكثرهم، لم يستطع أن يفهم هذا الواقع باستثناء الرئيس طرغوت باشا، فحينما زار استانبول، سأله السلطان سليمان القانوني عن سبب كثرة العصيانات في ولايته، فأجابه طرغوت قائلاً: (إنه من العسير يا مولاي، التغلب على شغب ينتقل بمدينته ويحملها معه)^(٣٠).

لقد قصد الرئيس طرغوت لفت نظر السلطان إلى أن ولاية ليبية يسودها الطابع البدوي القائم على التنقل والترحال من مكان إلى مكان، وإن الولاية لن تخلو من العصيانات ما لم يعمل أهلها بالزراعة، لكن الولاة العثمانيين لم يدركوا تلك الحقيقة، وإنما أوسعوا الولاية ظلمًا وقهراً من خلال فرضهم ضرائب لا طاقة لهؤلاء البداءة على تحملها، ولهذا غدت الولاية خلال المراحل الأولى من الحكم العثماني أشبه ببركان ثائر، لا استقرار فيها، أما في العشرينيات من القرن التاسع عشر في عهد يوسف القرمانلي، فقد كانت الولاية تعتمد في الأساس على مورد القرصنة وما يرتبط بها من تجارة للعبيد. وقد وُجه اهتمام ضعيف لتطوير الزراعة والحرف، كما كان تطور التجارة داخل البلاد ضعيفاً، فقسم من مداخل الدولة لم يكن ينتشر إلا بين حفنة من الإقطاعيين والمحظوظين المقربين من بلاط القرمانلية، وكانت

الأموال تتفق في الأساس على مواد الترف وتوفير حياة باذخة للأسرة القرمانلية^(٣١).

هذا الاهتمام بالقرصنة أسهم في توجيه الأوروبيين إلى الولاية بدافع الاتجار بالأرقاء الذين كانوا يقعون بأيدي القراصنة، وقد أدى اليهود دوراً مهماً في تعميق تجارة الرق، ورغم ذلك فقد كان الفقر منتشرًا في الولاية، لدرجة أن الأهالي كانت تباع المحاصيل لعدة سنوات مقدماً، وعلاوة على ذلك فقد طبق فساد نظام العمل كمصدر هام للدخل، وهذا بمجموعة أدى إلى انهيار التجارة^(٣٢).

إذا كانت الدولة العثمانية، وبفعل الأحداث التي فرضها القرن التاسع عشر قد عمدت إلى إخضاع ولاية ليبية إلى سيطرتها المباشرة، فإن إخضاعها، واجه رفضاً علنياً من زعماء وشيوخ القبائل، ولم يلقَ نداء محمد نجيب باشا قبولاً كلياً، وقد تجلّى القبول من سكان المدن وعلى الأخص مدينة طرابلس، أما المدن البعيدة كبرقة وبنغازي، فقد ظلنا بمنأى عن الأحداث التي تواجهها مدينة طرابلس وما جاورها. غير أن تأثيرات الحركة السنوسية وتعليماتها، أسهمت في قيام العصيانات في تلك المناطق، كما أن الإدارة التركية، لم تسع إلى التدخل المباشر، ولم تطالب السكان بأكثر من إعلان ولائهم للسلطان وتقديم الضريبة السلطانية^(٣٣).

لقد حكمت تلك المناطق وفي أغلب الأحيان من قبل أشخاص محليين، وإذا ولي عليها ولاية، فهم ينتمون إلى الوالي بصلة القرابة، ولهذا كانوا أقوياء^(٣٤). فغدت تدار من قبلهم مبتعدة عن إثارة المشكلات التي كانت تتعرض لها بقية مناطق الولاية، كما أنهم لم يمارسوا القرصنة، ولم يعترضوا طريق القوافل التجارية العائدة للأوروبيين.

أما منطقة غات فقد ظلت شبه مستقلة حتى سنة ١٨٧٢م حيث دعا

زعماؤها المحليون الأتراك إلى حكم منطقتهم، خوفاً من قيام فرنسا باحتلالها نتيجة للصراع الدموي الذي نشب في ذلك الوقت بين طوارق أزقر والهجار، غير أن الثورة اشتعلت بها سنة ١٨٨٦م ضد الأتراك، وأدت إلى القضاء على الحامية التركية بكاملها، وقد تمكن الباب العالي من العودة إلى حكم المنطقة بعد فترة قصيرة من هذه الأحداث^(٣٥).

أما في مناطق الجغبوب والكفرة، فقد كانت السلطة العثمانية سلطة اسمية، بسبب سيطرة نفوذ السنوسية هناك، وفي سنة ١٩١٠، وفي أثناء حروب هذه الطريقة مع فرنسا في إفريقية الوسطى، تخوفت السنوسية من احتمال زيادة أنصارها ومطامع فرنسا في الكفرة والجغبوب، فسعت للاتفاق مع الباب العالي، الذي كلف قائمقاماً وحامية تركية بالتمركز هناك، بعدما رُفع فوق الكفرة العلم العثماني اعترافاً من السنوسية بالسيادة العثمانية عليها^(٣٦).

لم يتبلور الشعور الديني بين الليبيين والعثمانيين بشكل جدي وفعال إلا بعد قيام فرنسا باحتلال تونس ١٨٨١م، ومنذ ذلك التاريخ يمكن القول إن شعوراً دينياً تبلور ما بين الليبيين وحكامهم الأتراك، وغدا الأهمالي أكثر التصاقاً بهم لشعورهم بأن رابطة الدين تفرض عليهم عدم ضرب الأتراك وجنودهم بشدة.

ويعلق رضا نور في مؤلفه تورك تاريخي، على هذه المرحلة بالقول إن الولاة الذين كلفوا بإدارة الولاية لم يكونوا إداريين ناجحين، بل كانوا عسكر، دافعهم الرئيس الالتزام بأوامرهم، ويمنع العباد من النظر إلى شخصهم لأن ذلك يُعد إثارة له وتحدياً لسلطتهم.

ويضيف قائلاً: إن معظم هؤلاء الولاة، كانوا يجهلون طبيعة ليبية وقواها الشعبية، فالليبيون بداءة، يرفضون الخضوع بالقوة، والعساكر يرفضون العصيان، وهكذا ما بين قساوة البداءة وعنجهية الجند، تحولت

الولاية ولقرون عدة إلى ما يشبه البركان من الاقتتال الذي لا طائل منه،
وتحمل سكان المدن الساحلية مسؤوليات عدة منها:

- ١- عجرفة الجند وتظاهرهم بأنهم تمكنوا من إخضاع الولاية لمشيتتهم.
- ٢- قساوة القبائل البدوية، ورفضها الانصياع بالقوة.
- ٣- زيادة الضرائب عليهم لتغطية نفقات الحملات التأديبية.
- ٤- جمود الحياة التجارية في مدنهم بسبب عزوف التجار عن ممارسة التجارة^(٣٧).

ولهذا فإن الولاية بغالبيتهم، لم يوجهوا اهتمامهم لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الولاية، وقد استمر الاقتتال غير منظم بين الطرفين حتى في المرحلة الأولى من عهد الباشوات، وإذا كان قد حدث تقارب بين الأتراك والقبائل البدوية، فربما شعر الأهالي بخطر الغرب الطامع بأرضه ودينه، ولا سيما بعدما احتلت فرنسا الجزائر وسمعوا كيف حول الجنود الفرنسيين الجوامع إلى حظائر لخيولهم، ومارسوا الاعتداء على النساء، ضاربين بالوعود التي قطعوها عرض الحائط^(٣٨).

ويضيف رضا نور: إذا كانت المراحل الأولى لحكم الولاية، قد اتسمت باستخدام العنف، فلماذا لم يلجأ ولاية عهد الباشوات إلى إجراء تفاهم مع الأهالي، وكيف يعمد الوالي محمد نجيب باشا إلى اعتقال زعيم أقوى القبائل البدوية، على الرغم من أن العلماء والأعيان التمسوا منه إطلاق سبيله، تجنباً من إراقة الدماء. فأفراد قبيلته سيهاجمون المدن ويعترضون طرق القوافل التجارية، ويمارسون اللصوصية في كل لحظة^(٣٩).

أما من حيث إشراف استانبول على ولاية ليبية، فإن الظروف حتمت على الدولة العثمانية آنذاك، مسؤولية إدارة الولاية من قبلها، ورغم القول بإنها أرادت إنقاذها من أطماع الأوروبيين، إلا أن ادعاءات كثيرة أشاعت بأن

السلطان محمود الثاني، عرض على باي تونس، تسليمه الولاية، إذا تعهد بدفع ما عليها من ضرائب سلطانية متأخرة، مع تعهده بإيفائه ديون يوسف باشا^(٤٠).

ويضيف رضا نور: إن هذه الولاية، غدت في عهد السلطان عبد الحميد منفى لكل المعارضين لسلطانه، وقد أدى هؤلاء المنفيون دورًا بارزًا في مساندة الولاية في توجيههم إلى إصلاح الولاية^(٤١).

لاشك أن الولاة الذين كلفوا بإدارة الولاية، كانوا يدركون جيدًا، أن استانبول على بعد خطوات منهم، إذا لم يثبتوا وجودهم وهذا ما دفع ولاة عهد الباشوات وبخاصة ولاة الثلاثينيات والأربعينيات في القرن التاسع عشر إلى الاهتمام بالولاية من حيث ضبط الشغب، ولم يتنبهوا إلى أشرف استانبول على الولاية يعني، الرقي بالولاية اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا علاوة عن ضبط الأمن فيها.

ويعقب رضا نور في مؤلفه، أن السلطان محمود الثاني لم يفكر بشيء خارج استانبول، نظرًا لحجم المشكلات التي تواجهه، فلقد أعلن التنظيمات الخيرية إرضاء للدول الأوروبية، التي كانت تتظاهر بإدعاءات المساواة بين الرعايا كافة، وأن الوالي محمد علي باشا، يريد أن يقيم دولته ضمن إطار الدولة العثمانية، إلا أن الظروف جاءت بإشراف استانبول على ولاية ليبية محض صدفة أكثر مما هي تخطيط^(٤٢).

ليس مهمًا الأسباب والدوافع التي دفعت استانبول لإعادة سيطرتها على ولاية ليبية، المهم أن الولاية شهدت تحسناً عاماً في أوضاعها، فقد خفت حدة التوتر بين الولاة والأهالي نظرًا لتخفيف الضرائب، وسعى البعض إلى بناء المدارس والمشافي والخانات وتشجيع التجارة، وفتح الآبار، وكل هذه الخطوات لم تكن تشهدا الولاية لولا تكليف ولاة أكفاء بإدارتها، ولكن الإيطاليون الذين تطلعوا إلى احتلال ليبية أبقوا أوضاع الولاية سيئة، ولم

قاموا ببناء مدارس وفتح دائرة بريد، لأنه لا توجد منافسة لهم، وظل الأهالي على بساطتهم وعفويتهم.

٢ - الترحيب الشعبي بالإدارة الجديدة:

تظل الاحتمالات والتأويلات مجرد فرضيات قابلة للشك واليقين، وهي في الغالب طروحات، تمكننا من القبول والرفض، إذا اعتمدنا الواقع الليبي آنذاك، ونحن لا شك أننا سنقيم توازنًا بين تلك الاحتمالات التي ترجح أن أهالي الولاية رحبوا بعودة مركزية الأتراك على بلادهم.

إن للأهالي تجربة طويلة مع الحكم التركي وصلابته، وغدا الأهالي مدركين للشعور التركي، وحب السيطرة لديه، فالأهالي رحبوا بقدوم الأتراك إليهم سنة ١٥٥١م، على أمل إنقاذهم من ظلم غرباء الدين الذين مارسوا عليهم اضطهادًا وحشيًا، ولهذا لم يجد الأهالي وسيلة أفضل من مراجعة السلطان العثماني آنذاك، باعتباره أمير المؤمنين وحامي المسلمين والمدافع عنهم مهما بعدت أقطاره أو قربت، لكن الشيء الذي لم يدركه أهالي ليبيا أن الأتراك سيصبحون حكام البلاد ويسومونهم قهراً لا يقل عن القهر الذي واجهوه أيام استعمار الفرسان لهم.

واقع الأمر لم يتأفف الأهالي من حكم الأتراك، وإنما تأففوا من إنفراد واستئثار الأتراك بالحكم، ولا سيما بعدما رفضوا وبشدة السماح لهم بمشاركتهم الإدارة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الأتراك تجاهلوا الأخوة الإسلامية تجاهلاً كلياً كلما شاهدوا بأن أعينهم أن أموالهم المأخوذة من دمائهم تؤخذ إلى استانبول لسلطان غريب عنهم قومياً، يجالس قومه وجلسائه، وكل ما يقدمه لهم فرمان ورقي قد يؤخذ به وفي أغلب الأحيان لا يؤخذ به، وعلاوة على ذلك، فالجنود الذين يسوقونهم إلى أماكن الجلد والتعذيب لا دور لهم سوى تأمين مصالحهم.

من هذا المنطلق فإن الأتراك ظلوا غرباء عن الليبيين طوال الفترة الأولى التي امتدت من ١٥٥١ - ١٧١١م، باستثناء فترة طرغوت باشا، ففي أثناء ذلك، لم يتصور الأهالي عدالة تفوق عدالة الوالي الذي أحب الولاية وأهلها، وأخلص لهم، إلا أن يد القدر اختطفه من بين أيديهم، فوجهوا لومًا شديدًا للسلطان سليمان الذي كلفه بافتتاح مالطة، والسلطان نفسه يدرك متانة حصونها، وشراسة مدافعيها، ورغم ذلك زج بقواته في معركة خاسرة، خسر فيها الكثير من خيرة فرسانه، غير أن الليبيين كانوا أكثر خسارة من الجميع، فقد استشهد حاميتهم وحارستمهم الرئيس البطل طرغوت باشا، فبكوه بمرارة.

إن جميع الدراسات التاريخية التي تناولت ليبية بالدراسة والتحليل تؤكد صحة شعور الأهالي تجاه طرغوت باشا، وفي أثناءها كان الأهالي ينظرون باحترام وتقدير إلى أخوتهم بالدين نظرة احترام، وكانوا يقدرون تضحياتهم وتحملهم مسؤولية حمايتهم من أعداء الدين، إلا أن هذا التصور لم يستمر طويلاً، لأن الولاة الذين خلفوه لم يكونوا على مستوى المسؤولية، ولم يدركوا معنى الأخوة الدينية، فساموا الأهالي أصنافاً من العذاب، حيث شردوهم شرقاً وغرباً، وعذبوا شبانهم وحرقوا أراضيهم وصادروا مزارعهم وأكلوا محاصيلهم، عندها بدأ الندم يعض بأنيابه على جلودهم، لطلبهم المساعدة من الأتراك الغرباء قومياً عنهم.

واقع الحال، فإن شعور الندم، بدأ يبدو على وجوه الأعيان والعلماء، وقد توارث الليبيون هذا الشعور جيلاً بعد جيل، وما إن انقضت مرحلة الحكم العظام في عهد البكر بك (١٥٥١ - ١٦٠٦م) حتى تفاقم غضب الأهالي من الأتراك، لأن بلادهم غدت في عهد الدايات (١٦٠٦ - ١٧١١م) أكثر خراباً، لأن هؤلاء الدايات لم يكونوا أتراكاً بالأصل، وإنما أصبحوا أتراكاً بدافع نظام الدفشرمه الذي طبقته الدولة العثمانية والتي بموجبه أقامت جيشها الإنكشاري، وكانوا عندما قدموا إلى الولاية جنوداً ثم أصبحوا ضباطاً بفعل

التقادم وأسس النظام العسكري، ثم تحولوا إلى حكام ظلمة، لا خبرة لهم في أصول الحكم ولا دراية، ولهذا عانى الأهالي من ظلمهم الكثير، وكانوا خلالها لا يرحمون حتى الأطفال، ولا شك فقد وجد من بينهم بعض الولاة الذين اتصفوا بالعدالة، إلا أن جشع الجنود أضاع عدالة تلك الولاة.

ويعترف الأهالي بأن للأتراك فضائل فيما يتعلق بحمايتهم، وتطوير سفنهم البحرية وتشجيعهم على ممارستها، لكن عدالة الإسلام تحرم عليهم ممارسة الظلم على إخوانهم في الدين، ولكن من أين لهؤلاء فهم هذا الجانب الكبير (٤٣)؟

بناء على ما تقدم فإن معظم الدراسات تؤكد أن الأهالي، إذا كانوا قد رحبوا بالأتراك بداية، فإن الأمر قد تغير، وتطلع الأهالي على أن الأتراك غرباء عنهم، ولأن الأخوة الدينية تحرم ذلك، وطالما مزقت أوصال الأخوة، فمن حق الليبيين كراهية الأتراك والحدق عليهم، ولهذا رحبوا بأحمد باشا القرماني، وتطلعوا إليه كمنقذ من ظلم مفروض عليهم باسم الأخوة الدينية.

كان للأقدار تدخل مباشر في عدم ثبات رؤية الأهالي تجاه حكامهم، ففي المرحلة الأولى من حكم الأسرة القرمانية وعلى وجه الأخص فترة أحمد باشا المؤسس الفعلي للأسرة القرمانية، كان الأهالي يتصورون أن مرحلة جديدة تبدأ باستلام أحمد، وأن الظلم الذي كانوا يتعرضون له، لم يعد له أي تأثير، وأن أحمد سيطبق العدالة ويشاورهم في الأمر، ولكنهم تخوفوا منه عندما أقام سنة ١٧١١م مذبحة لزملائه من الجنود الأتراك وعندما شرد من تبقى منهم على قيد الحياة، غير أن واقعهم فرض عليهم تناسي قساوة الأحداث، وتطلعوا إلى العيش بهدوء وطمأنينة، لكن خلفاء أحمد لم يتمكنوا من تحقيق قسط من عدالة المؤسس، فابنه محمد ١٧٤٥ - ١٧٥٤م كان مسالماً ويكره الحروب، إلا أنه كان ضعيفاً فتصرف مقربوه بالولاية وبأهلها حسب أهوائهم، وكثر الأجانب بالولاية، وتوقفت أعمال القرصنة، فجمدت

الحياة جمودًا كليًا، وتعرضت البلاد للأمراض والأوبئة وعانى الأهالي مرارة العيش، فذُثرت مزرعاتهم، وعم الجوع والفقر البوادي والحضر، فانتشرت أعمال اللصوصية، وغدا الفرد الليبي يخشى التجوال في وضح النهار، فإذا عاد إلى منزله عذ نفسه محظوظًا، ولذلك شكلت المدن ميليشيات محلية لحماية مدنها وأهلها من لصوص النهار والليل^(٤٤)، وبوفاته تسلم ابنه علي باشا الحكم، فحاول ضبط الأمن، وبعد جهد أعاد الأمور إلى نصابها لكنه أبقى الأمور على ما هي عليه من جمود وفقر، وبعد فترة من حكمه، حل النزاع في أسرته وانتقل الصراع إلى منزله، وقد أسفر هذا على مقتل ابنه وبتر يد زوجه لالا حلومه^(٤٥)، وبعد فترة تعرضت الولاية إلى صراع داخلي ما بين الوالي القادم من استانبول وبين الأسرة القرمانيّة المتصارعة فيما بينها^(٤٦)، ولولا تدخل والي تونس حموده باشا بالأمر لفقدت الأسرة القرمانيّة سلطانها في ولاية ليبيا وبتخلص الأسرة من الصراع الخارجي، عادت ثانية للصراع الداخلي الذي انتهى باستلام يوسف الإدارة بعدما طرد أباه وأخاه وبقية أفراد أسرته، واستقر بالأمور.

تسلم يوسف باشا القرمانيّ إدارة الولاية ويدها ملطختان بدماء أخيه وأمه، ولهذا عم النفور العام منه، وكان الأهالي يحقرونه ويتخوفون من سيفه الذي لا يرحم أحد، ولكن الأهالي يقرون بأن يوسف باشا كان قاسيًا وأنه قوي الشخصية منح الولاية استقلالية، وفرض نفوذه، وغدت الولاية طوع بنانه وتحت قبضته كما فرض على الأوروبيين ما يشاء من ضرائب المرور في المياه الإقليمية للولاية، وأباح لقراصنته حرية اصطيد جميع السفن الأوروبية، مهما كانت جنسيتها حتى ولو كانت تحمل فرمان سلطاني، وبلغت به الجرأة إلى حد مصادرة سفن الدولة العثمانية وإرغامها على دفع فدية^(٤٧)، فخافه الجميع، وتوافد إليه الأوروبيون يدفعون له الأتاوات، فغدت خزائن الولاية مليئة بالأموال والمجوهرات، وشعر الأهالي بأنهم معفون من

الضرائب في عهد القرماني يوسف، غير أن فترة النعيم هذا لم يكتب لها الاستمرارية، لأن الدول الأوروبية بعد أن تخلصت من الثورة الفرنسية وحروب نابليون، وجهت أنظارها للتخلص من قراصنة الشمال الإفريقي، ولأنها كانت تشكل شوكة في عنق تجارتها الخارجية، وكان أمراؤها وملوكها يشعرون بالذل والإهانة، عندما كانوا يقدمون لحكام أوجاق الغرب (ولايات الشمال الإفريقي) إتاوات عينية ونقدية، ولهذا صمموا على الإطاحة بهذا الحصن البحري الذي أقلق إدارتهم لثلاثة قرون مضت، فاتخذوا القرار في مؤتمر اكس لاشابل سنة ١٨١٦م، ونفذت قرارات المؤتمر في العام نفسه، فحُرم الشمال الإفريقي من أكبر مورد رزق، وكان يدر عليهم وعلى أهاليهم وحكامهم الكثير من الأرباح، ويعفيهم من ضرائب الأتراك التي لا تنتهي ولا حدود لها، وقد ألقاهم تدمير سفنهم، فاضطروا مرغمين على إرضاء ولاتهم وسلطانهم الجالس في استانبول، منذ ذلك التاريخ تبدأ في مناطق الشمال الإفريقي مرحلة جديدة، يخيم عليها البؤس العام والحرمان، فمواردهم لا تكفيهم والأوبئة تعصف بهم وبمزرعاتهم، والولاة لا يسعون إلى الاهتمام بالنواحي الزراعية ولا يطورونها^(٤٨).

إذاً، فإن تنفيذ مقررات مؤتمر اكس لاشابل، فرض على ولايات الشمال الإفريقي وضعاً جديداً، اتسم بالجوع والقهْر والحرمان، وهذا ما أسهم في تفاقم الثورات والعصيان، ولم يدرك الولاة الأتراك الأوضاع الفقيرة لمناطق الشمال الإفريقي^(٤٩)، ولا سيما ولاية ليبيا الأكثر فقراً وفاقة والأكثر بدواة، فالقبليّة فيها تفرض وجودها الفعلي وتؤثر في بنية حياتها الاجتماعية^(٥٠).

إزاء تفاقم الأوضاع الاقتصادية، عمت الثورات مختلف أرجاء الولاية، وقد عجز يوسف القرماني عن تهدئة الوضع، فإذا استدان، فالديون التي حصل عليها من اليهود أو الأوروبيين لا تكفي مصاريفه ومصاريف حواشيه

وأعوانه، فبالإضافة إلى الاستدانة، لجأ إلى فرض الضرائب على قوى بشرية ليس لديها طاقة، ولا تمتلك شيئاً، يمكنها من تلافي غضب جنوده، ولهذا وجدت تلك القوى أن الثورة على الواقع أفضل حل، يمكن اللجوء إليه، إلا أن قوات يوسف باشا القرمانلي كانت أقدر عليهم، فلاحقتهم داخل المدن وخارجها، وشددت الخناق عليها، لدرجة اضطرت تلك القوى البشرية لمراجعة العلماء والأعيان لمساعدتها في إيجاد حل من المأزق المطبق عليها، فقرروا مراجعة الدولة العثمانية معطلين النفس بالإصلاح، وحينما قدم القبوجي شاكراً أفندي حاملاً فرمان تولية علي باشا^(٥١)، اجتمع به وفد وحملته رسالة إلى السلطان العثماني يطالبون فيه إنقاذهم مما هم فيه، نقل القبوجي شاكراً أفندي هموم الليبيين إلى الصدر الأعظم، وبعد نقاش مع السلطان ووزرائه، تقرر تطبيق المركزية الإدارية على ولاية ليبية^(٥٢)، وفي سنة ١٨٣٥م تحرك الأسطول سراً إلى ليبية، وحالما بلغها اعتقد علي باشا بن يوسف، أن الأسطول قادم لتأديب المشاغبين من الأهالي والجند، وبعد استدعاء مصطفى نجيب باشا لعلي باشا للقدوم إلى غرفة القيادة أبلغه محمد نجيب بالإجراء المتخذ، ثم احتجزه مع أعوانه، ومن ثم توجه إلى مسجد طرغوت، وقرأ على الحاضرين مضمون فرمان السلطاني القاضي بإسقاط الأسرة القرمانلية، وتوليه الإدارة بصورة مؤقتة.

وهكذا نرى أن الإدارة العثمانية، قررت تطبيق المركزية على ولاية ليبية بصورة فجائية، دون اعتماد خطة مبرمجة، ومما يؤكد ذلك ذهاب القبوجي شاكراً أفندي ومعه فرمان تولية علي باشا، إلا أن المعارضة الليبية، وتصميمها على رفض السلطة القرمانلية، وأنهم ملتزمون بالطاعة والانقياد للسلطان، وأنهم لا يستطيعون تحمل مظالم الأسرة القرمانلية وهي التي أسهمت في تبدل الأحداث، وفرضت على الولاية واقع جديد، سماه المؤرخون المرحلة الثانية من الحاكمية العثمانية على ليبية.

أما بشأن ترحيب الأهالي بالإدارة الجديدة، فمرده سوء أوضاع الولاية من مختلف النواحي ولا سيما الاقتصادية منها، فلقد فرض الواقع الذي آلت إليه أوضاع المغرب العربي (الشمال الإفريقي) بعد القضاء على القرصنة التي كانت تلك المناطق تزدهر عليها، وتعرضه إلى ضائقة اقتصادية خانقة، كرسست البطالة في تلك المناطق، ولا سيما ولاية ليبيا الفقيرة بمواردها الاقتصادية قياساً بتونس والجزائر، وفي الوقت نفسه، فلقد كانت غنائم القرصنة، تخفف عن الأهالي عبء الضرائب.

ولم يكن هناك ضرورة لفرض حكامه ضرائب على الأهالي لتغطية نفقات قصورهم لا سيما قصر يوسف باشا القرماني الذي كان يعج بالحشم والخدم والعبيد، وحينما توقفت القرصنة، لجأ يوسف إلى الاستدانة من اليهود والأوروبيين، وبفوائد فاحشة، لدرجة وصل به الأمر إلى عزه عن دفع فوائد الديون، وقدمت شكاوى بحقه بسبب عدم إيفائه^(٥٣)، فلجأ إلى فرض الضرائب، مما حرك الثوار ضده، قادها حفيده محمد بن محمد، وهاجم الثوار منزل الحاكم في المنشية ونهبوه^(٥٤).

إن عمومية الثورة وشموليتها، أوقعت يوسف باشا القرماني بإرباك شديد، رغم قدرته على التصرف حيال تأزمها وتعهدها، فلجأ إلى التحايل بتعيين ابنه علي وكادت خطته أن تنجح لولا تصميم الجميع على الإطاحة بالأسرة وقبولهم للإدارة الجديدة.

ولا شك أن هذه المرحلة وبمعطيات العصر ومستجداته، أحدثت تبديلاً عاماً في الهيكلية الإدارية للولاية، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على الولاية خلال الحакمية العثمانية الثانية التي استمرت من سنة ١٨٣٥-١٩١١م، تميزت عن المراحل السابقة بمميزات كثيرة.

وهكذا نرى، أن الترحيب بالإدارة الجديدة، كان وقفاً على مدينة طرابلس الغرب بالدرجة الأولى، وهناك بعض المدن الساحلية التي شاركت ثوار طرابلس الترحيب، أما القبائل البدوية، فلم يتضح موقفها، لأنها كانت حذرت من عودة الأتراك إلى البلاد، فهم في ظل إدارة يوسف يتحركون ويتعدون غير عابئين به وبقواته، أما الأتراك فهم مقاتلون وعنيدون، وقد يلاحقونهم حتى عمق الداخل.

مما لاشك فيه، أن أهالي المدن رحبوا بالقوات التركية، خوفاً من تخضع بلادهم لسيطرة فرنسا، ولهذا أبدوا ارتياحاً أكثر من مرحلة يوسف باشا الحافلة بالضرائب.

صفات ومؤهلات الولاة الجدد:

لكل عصر طبيعته ورجاله الذين يتأقلمون معه، ويتفاعلون مع أحداثه وكل من يحاول أن يعاكس العصر، يلفظه ويطرحة جانباً، ومن غير المعقول أن تصل أشخاص إلى مناصب مفصلية من تراث الماضي، لأن الماضي ذهب بكل ما فيه من سلبيات وإيجابيات، كما أن العصر يهين رجاله، وينتهج طرائقه وأسلوبه ويفرض على من حوله، وعلى القوى التي تعيش ضمن إطاره أن تدرك ذلك، ولهذا فالتغيير يكون شاملاً، لدرجة أن المفهوم يعطي مسوغات العصر ويشفع لأحداثه لأن عصر الولاءات الدينية وإن اضمحلت قليلاً، إلا أنها بقيت سارية المفعول، ولكن في نطاق الدائرة الاقتصادية التي يفرضها العصر، وتوضحها مستجداته المستمرة التي تفرض تأثيراتها على القوى البشرية ووسائل حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن غير المعقول بروز قوى بشرية بعقلية الماضي، وقد عُرف القرن التاسع عشر بعصر القوميات التي تنامت ضمن أطر فكرية متطورة ومؤطرة بتأثيرات مخلفات الإصلاح وتداعيات الثورات المبرمجة والهادفة إلى تغيير واقع وليس الاحتجاج عليه.

بناء على ما ذكرناه، فإن الولاة الذين كلفوا بإدارة ولاية ليبية كانوا على دراية تامة بكيفية التعامل مع أحداث القرن التاسع عشر، لأن الخطأ في هذه المرحلة خطأ قيادة وأمة، وليس خطأ قائد وحاكم، فالصحافة والمجلات وثائق شهود وإثبات قد يسفر عنها تداعيات سلبية، إذا كانت القيادة غير واعية. وعلاوة عن الحذر الشديد الذي يلف الولاية، فالولاة مراقبون من عدة جهات، أشدها وأخطرها جهة فرنسا التي ترتقب سفاهة الولاة العثمانيين في ليبية، فقناصلها في استانبول تعد أنفاس سلطانهم، ولم تكن فرنسا تسمح للولاة بالتحرك أكثر من سماحها لهم بضرب السكان وملاحقة قطاع الطرق واللصوص والثورات التي كانت تطل بين الحين والآخر، فهذه الحركات تناسب فرنسا المحتلة للجزائر والمراقبة للأوضاع في تونس.

لم يكن الولاة العثمانيون في غفلة من الأحداث المحيطة بهم، فقد كانوا على معرفة بنوايا فرنسا، ولهذا حاولوا منذ الوهلة الأولى ويجد كسب رضا السكان، فمصطفى نجيب باشا بعد قراءة فرمان أخذ من الأهالي وعدا بدفع ما عليهم من ضرائب سلطانية، وطالب الأهالي بالتزام الهدوء، بعدما عاهدوهم على الأخذ بمشورتهم في الأمور التي تهم بلادهم، ولكن كما أسلفنا سابقاً، فالبدواة ترفض الخضوع للغير، بسبب واقعها الذي يفرض عليها الترحال والتنقل، ولهذا نلاحظ أن معظم الثورات وإن كان إطارها أسباب تذمر الأهالي من الضرائب المفروضة عليهم، إلا أن جوهرها العام، الطبيعة البدوية الغالبة على واقع أهالي الولاية، وعلى الرغم من الحذر الشديد الذي التزم به الولاة، إلا أن ثورات عديدة، قامت في معظم المدن، ولاشك أن أكبر الأخطاء التي ارتكبتها مصطفى نجيب باشا اعتقاله لزعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود، وقد جر تصرفه على الولاية والإدارة مصائب جمة، لم يتخلص منها زملاؤه لأكثر من ربع قرن، ولدى عودته إلى استانبول عاتبه الصدر الأعظم على تصرفه، وحمله مسؤولية المشاغبات التي تواجهها الولاية.

وكان الوالي الذي خلفه يحمل توصية إطلاق سراح رئيس (زعيم) قبيلة المحاميد وإرضائه.

وهكذا نرى أن الولاة الذين كلفوا بإدارة ولاية ليبية، كانوا على درجة كبيرة من الدراية، حيث كانوا يتعقلون في تصرفهم، ويحاولون إجراء تفاهم مع الثوار قبل اللجوء إلى أسلوب القوة والعنف.

١ - دور مصطفى نجيب باشا:

بعدما اقتنع السلطان بالمسوغات التي قدمها الصدر الأعظم حول اضطراب الأوضاع في ولاية ليبية، وأن مصلحة الدولة العثمانية تقتضي حكم الولاية حكما مباشرا وكيلًا تقع فريسة بأيدي الدول الأوروبية، أصدر السلطان أمره الهامايوني بإرسال أسطول بحري ضخم إلى الولاية بمهمة إزالة الفوضى القائمة فيها، وتنحية علي باشا القرمانلي وعائلته من إدارة البلاد، مع فرمان تولية مصطفى نجيب باشا^(٥٥).

عمل مصطفى نجيب باشا فور وصوله المياه الليبية إلى استدراج علي باشا القرمانلي إلى قيادة الأسطول، وأجرى اتفاقا مع أنصاره داخل الولاية تحسبا من حدوث اقتتال إثر اعتقاله، لأن المستفيدين منه لن يقفوا مكتوفي الأيدي، وبعد نجاح مخططه أمر باعتقال علي باشا وأنصاره، ثم وجه دعوة إلى العلماء والأعيان والأهالي للاجتماع في مسجد طرغوت، وهناك قرأ فرمان السلطاني المتضمن إزالة الأسرة القرمانلية وتجريدها من حكم البلاد، وتعيينه واليا عليها، فعم الفرح على وجود الحاضرين واستبشروا خيرا بهذه الخطوة التي أقدمت الدولة عليها.

حقيقة الأمر، لقد تولى مصطفى نجيب باشا الإدارة، دون اضطرابات واحتجاجات إلا من بعض أقرباء القرمانليين وأنصارهم، ولكنهم لم يعكروا صفوة الأمن، ولا قلق المواطنين، وكل ما فعلوه، حملوا حوائجهم وعيالهم،

وتفرقوا في البلاد باحثين عن ملجأ لهم، في حين وُضع علي باشا وعياله وأقربائه في سفينة مكلفة بالذهاب إلى استانبول^(٥٦).

لم يعمد مصطفى نجيب باشا إلى إحداث تغيير في الضرائب المفروضة منذ عهد يوسف باشا، وقد اعتقد الأهالي أن الوالي الجديد سيعمد إلى إلغائها، بل اتجه إلى إنشاء محاكم جديدة معتمداً على قضاة الولاية^(٥٧)، وقد قصد من حركته، تقديم المشاغبين إلى المحاكم، وهي خطوة جديدة لم يعتد سكان الولاية على ذلك.

عندما كان مصطفى نجيب باشا ينظم الولاية على الأسس الحديثة، ويضع لها أنظمة قضائية وإدارية، جاءه زعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود محاطاً بحرسه الخاص من قبيلته^(٥٧)، معلناً الطاعة والولاء، لكن مصطفى نجيب، لم يرق له دخول غومه المحمود ولا المرافقة التي تحيط به، فبدلاً من ملاطفته والترحيب به، عمد إلى اعتقاله وزجه في السجن^(٥٨)، مدلاً بحركته العسكرية، على أنه لا كبير في الولاية غيره، وأن الجميع يخضعون إلى سلطانه الجالس في استانبول.

لقد تسبب الوالي بفعلته إثارة العصبية القبلية من جديد، وعرض قواته العسكرية إلى حرب استنزاف طويلة الأمد^(٥٩)، لا تنتهي إلا بخروج العثمانيين من البلاد، فإهانة الزعامة القبلية مسألة معقدة لا حل لها إلا بالثأر من الفاعل، ولم تعلم استانبول بفعله مصطفى نجيب باشا إلا بعد اعتقاله وانتشار الثورات في الولاية، وللتخفيف من حجم الإساءة كلفت على الفور الوالي محمد رائف باشا وأمرته بإطلاق سبيل زعيم المحاميد والاعتذار له ولقبيلته، لأن الدولة العثمانية، لا تريد حدوث مشاغبات وصدامات في ولاية يحيط بها الأعداء من جميع أطرافها^(٦٠).

تُشاور مصطفى نجيب باشا مع العلماء والأعيان، ومن ثم عمل على

ضبط البلاد، فلاحق محمد باشا القرماني وقتله ونفى أخاه إلى مالطة^(٦١)، كما شكل لجنة مصالحة برئاسة الحاكم الشرعي أحمد التوغاري وخمسة أشخاص من طرابلس والمنشية وحاكم البلد وشيوخها، وكلفهم بفض المنازعات القائمة بين الأهالي، كما أسند إليهم مهمة المحافظة على الأمن^(٦٢).

ردًا على قيام مصطفى نجيب باشا باعتقال زعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود، قام عبد الجليل سيف النصر بالاستيلاء على لواءي خمس وفزان، كما استولى الشيخ غومه بن خليفة بن عون على مناطق الجبل الغربي وزوارة وجنزور^(٦٣).

وتذكر بعض الدراسات أن مصطفى نجيب باشا استأنف نظام الضرائب المرهقة، إلا أن تحركات مصطفى نجيب لم تكن لتحصيل الضرائب، وإنما بسبب لجوء أهالي طرابلس نقل محاصيلهم إلى منطقة تاجوراء، كرد على اعتقال غومه المحمود^(٦٤).

وفي الحقيقة، فإن الوالي مصطفى نجيب جاهل للطبيعة البدوية، ولو كان على معرفة لم أقدم على فعلته التي حولت البلاد إلى بركان ثائر، وغدا الجميع حذرين منه ولا يتقون به، حتى اللجنة التي شكلها وكلفها بحفظ الأمن بمدينة طرابلس، تخلت عن مهمتها بحجة أنها لا تستطيع معاداة القبائل القاطنة حول طرابلس وترتبط مع قبيلة المحاميد بصلة قرابة^(٦٥).

وهكذا نلاحظ أن مهمة مصطفى نجيب باشا، غدت صعبة، لأنه حول البلاد ومن فيها إلى أعداء له ولسلطانه، وقد بدؤوا يتأسفون على القرمانيين، كما تناسى الوالي مصطفى أنه ارتكب خطأ فادحًا، فوضع الأشخاص الذين أشاروا عليه باعتقال غومه المحمود في السجن^(٦٦).

تذكر الحوليات الليبية، أن لحظة اعتقال علي باشا من قبل مصطفى نجيب تحولت فرحة الناس إلى حزن عام، وأن الوجوم علا وجوه الجميع. وصمتت الناس كأن على رؤوسهم الطير^(٦٧).

إن المراسيم أو (التعليمات) التي وجها مصطفى نجيب باشا إلى أهالي طرابلس، كانت أن تثمر ويستجيب الجميع لندائه، لولا قيامه باعتقال غومه المحمود، لم حدث هذا الاضطراب، لقد أضاع بفعلته الفرحه والأمل الذي كان الجميع يتطلعون له، لقد حول الولاية إلى دائرة صراع، فالقبائل البدوية بكامل فصائلها، تحولت إلى ثوار حقيقيين، فلم يرحموا حتى الأهالي وعلى الأخص أهالي المدن لأنها كانت بنظرهم مؤيدة للحكم التركي الذي يرأسه الغدار - حسب وجهة نظرهم - مصطفى نجيب باشا (٦٨).

استبدل مصطفى نجيب باشا بعد ثلاثة أشهر من تعيينه واليًا على ولاية ليبية وحل محله الوالي محمد رائف باشا، الذي كان حاكمًا لمنطقة الدردنيل (٦٩)، وقد تسلم منصبه في السابع من أيلول لسنة ١٨٣٥ م، وحسب ما ذكره شارل فيرو أن أول التعليمات التي صدرت إليه، هو إرسال جميع أفراد الأسرة القرمانلية ما عدا يوسف بسبب شيخوخته. أما قره صابان فيذكر أن أول التعليمات التي تلقاها محمد رائف باشا هو إطلاق سراح غومه المحمود وتطبيب خاطره، وإرساله إلى قبيلته معززا مكرما (٧٠)، ثم ألغى الضربخانه التي أقامها مصطفى نجيب باشا (٧١).

علم محمد رائف باشا أن سكان تاجوراء معلنين العصيان، ويقومون بين الفينة والأخرى بمهاجمة أطراف مدينة طرابلس، ولهذا أرسل كتابا إلى محمد بك حفيد يوسف بالحضور إلى طرابلس الغرب إلا أن أهالي المدينة أعلنوا رفضهم لطلبه، لذلك أرسل الأمير آلاي (ورسون) بقوة عسكرية لتأديب المدينة وأهلها، وقد تحقق له ذلك، والمعروف عن محمد رائف باشا بأنه رجل قاس وذو مزاج متقلب، وكان ينوي إظهار قسوته، إلا أن تعليمات استانبول حذرتة من الإقدام على أى عمل يضر بالولاية وأهلها (٧٢).

لم يكتف محمد رائف باشا بإخضاع تاجوراء، بل كلف حملة لاستعادة المدن والمناطق التي سيطر عليها عبد الجليل سيف النصر زعيم قبيلة أولاد

سليمان وعدد آخر من قرى الساحل، لقد تسببت حركاته العسكرية بزيادة عداة الأهالي للأتراك، ويتفرد شارل فيرو في ذكر محمد رائف باشا، بأنه كان يبيع المناصب لمن يدفع أكثر دون مراعاة لدينه أو أخلاقه، أى أن المناصب الإدارية في الولاية كانت في عهده عرضة للمزاد العلني، ويضيف (بأنه ما أن يرسو عليه المزاد وبعد تسلمه لمنصبه بأيام يزاح الذي اشتراه ليحل محله آخر يكون قد دفع ...) (٧٣).

وهكذا نرى أن الوالي محمد رائف باشا، أصلح من جهة وأساء من جهة أخرى، فإطلاق سبيل غومه المحمود كان بناء على توجيهات من استانبول، وإرضاء لفرنسا التي كانت ترتبط مع بعض القبائل بصدقة لأنها حافظت على ودها للأسرة القرمانلية، وفرنسا كانت تؤيد بقاءها في إدارة البلاد بعكس بريطانيا، كما هدأت النفوس لدى عودة غومة المحمود إلى قبيلته معززاً مكرماً، أما الأخطاء التي ارتكبها كاعتماده القوة حيال تاجوراء، وضربها بشدة وبيعها للمناصب الإدارية، فهذه الأمور وإن حدثت فهي تعدّ عملاً سيئاً.

وهناك مراجع، تذكر أن الفرنسيين كانوا يخططون لاعتقال غومه المحمود، لربما يساعد اعتقاله في إعادة الأسرة القرمانلية إلى السلطة (٧٤)، وإن عزل مصطفى نجيب باشا الذي لم يستمر سوى ثلاثة أشهر، جاء ترصية لها من جهة، ومن جهة أخرى لتخفيف حدة التوتر السائد في الولاية، ويفهم مما ذكرته بعض المصادر المراجع أن إطلاق سراح غومه المحمود من سجنه، كان بضغط من فرنسا (٧٥).

إن تصرفات محمد رائف باشا من حيث بيعه للمناصب، واتباعه للظلم والقهر من خلال الحملات العسكرية التي كلفها، حول عدداً من المدن الليبية إلى بركان غضب ضد الأتراك الذين حتى تاريخه لا يزالون يمارسون أعمالاً يعدها الليبيون تحدياً لهم.

ويذكر بروشين نيكولاي أن رسالة أرسلت من محمد رائف باشا

تتضمن، تصميمه على إبعاد الأشخاص المعادين للدولة عن طرابلس، وتوجيه الجيوش إلى هناك لإقرار الأمن وأضاف أن إقرار الأمن في الولاية، لا يتم إلا باستخدام القوة ضدهم^(٧٦).

لقد كلف محمد رائف باشا حملات عسكرية بضرب بعض المدن مثل جنزور والزاوية وأجبار أهاليها على دفع الضرائب المستحقة عليهم، ولكن الطرابلسيين تحالفوا مع الثائرين من أمثال زعيم مصراته عثمان الأدغم وأحمد المريض حاكم ترهونه، وغدت معظم المناطق ما عدا مدينة طرابلس بأيدي القبائل الخارجة على الإدارة التركية^(٧٧). لم يكن محمد رائف باشا بأكثر من عسكري فظ، ومرحلته والولاية التي يرأس إدارتها تحتاج إلى السياسة أكثر من الجندية، وكان على الوالي محمد رائف باشا ألا يعدّ ولاية طرابلس الغرب جبهة عسكرية معادية له ولسلطانه، ولهذا فقد ترك البلاد مقسمة بين زعامات محلية، ساهم في صنعها من دون أن يدري، وذلك على النحو التالي:

مصراته: تحت حكم عثمان الأدغم.

ترهونة: تحت حكم الشيخ المريض.

المنطقة الواقعة بين ورفله وفزان: تحت حكم الشيخ عبد الجليل زعيم قبيلة أولاد سليمان.

الجبل الغربي والزاوية: تحت حكم الشيخ غومه المحمود زعيم قبيلة المحاميد^(٧٨).

وهكذا نرى أن الولاية التي تطلعت إلى حياة أفضل في ظل الإدارة التركية، غدت أشبه ببركان ما بين مؤيد للأتراك ومعادٍ لهم، ولم يتصور الأهالي أن أوضاعهم ستسوء إلى درجة الانقسام والافتتال، وهي حالة سيئة لم تشهدها ولاية ليبية طوال مراحل الإدارة العثمانية^(٧٩)، ففي المرحلة السابقة للأسرة القرمانلية حدثت عصيانات متفرقة ولكنها لم تصل إلى درجة

الإنقسام والاقْتتال المحلي، كذلك فقد كان الولاية يفرضون الضرائب، وكانت الأعمال البحرية تشكل مورد رزق يخفف عن الأهالي وطأة الجوع والفقر، أما في مرحلة الإدارة المباشرة، فأوضاع الولاية أسوأ من السابق بكثير، وليس بمقدور الأهالي تحمل أعباء إطعام العساكر القادمين من استانبول وضرائب السلطان المفروضة عليهم.

وحقيقة الأمر، فلقد افتعل الوالي محمد رائف باشا الأحداث، لأن عرب الولاية لم يجاهروا بالثورة عليه، وإنما أظهروا مقاومة سلبية في معظم مناطق الولاية، فقابل سلبيتهم بتسيير حملات عسكرية إلى تاجوراء، وبعد اقتحامها أمر بسلبها ومنها تحرك إلى جنزور والزاوية وعدد آخر من قرى الساحل، وإذا كان قد حقق انتصارا عسكريا عليهم، فقد خسر تأييد أنصاره وزاد من نقمة معارضيه، وحوّل الولاية إلى بركان نقمة وأتون غضب عارم، وتبارت الزعامات الشعبية لاقتطاع مناطق ومدن، وتولت حكمها وزعامتها^(٨٠).

إزاء شراسة الحملات التي قادها الوالي محمد رائف باشا، أبرم عبد الجليل وغومه المحمود اتفاقاً حول النضال المشترك، وانضم إليهم الأدغم زعيم مصراته وأحمد المريض حاكم ترهونه، وقد أسفر عن قيام تلك التحالفات المحلية، وقوع القوات التركية في ضائقة اقتصادية خانقة، لأن الأهالي رفضوا التعامل معها على الصعيد البيع والشراء.

٢ - دور محمد أمين باشا:

إن الولاية الذين كلفوا بإدارة الولاية بعد إسقاط الأسرة القرمانلية، بذلوا جهودا مضنية، لإخضاع الولاية للنظام، فلاحقوا العصاة، ولهذا فإن فترتهم تميزت بالاضطرابات والقلق، ولم يتمكنوا من إعمار الولاية بحسب ما كان متوقعا منهم، ويرد الكتاب الأتراك تقصير الولاية إلى المشاغبين الذين منعوا الولاية من تأدية المهام الموكلة إليهم^(٨١).

عين محمد أمين باشا واليا على ليبيا سنة ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م، وقد

تميزت فترته بالهدوء والاستقرار، مما ساعده على تخليد اسمه في مجالات الإصلاح والبناء، قياساً بمن سبقه من الولاة، لقد قطف الوالي محمد أمين جهود زملائه ممن سبقوه، فهم انصرفوا للأعمال العسكرية التي أساءت لسمعتهم، في حين انصرف هو لتخليد اسمه من خلال ما أظهره من نشاط إداري وعمراني، لقد انصرف أولاً إلى تنظيم الولاية إدارياً، فعين القادة في الألوية والقضاة في أقضيّتهم، وحذرهم من ارتكاب الأخطاء والإساءة إلى أحد دون إثبات، كما طبق التنظيمات الخيرية اقتداءً بما هو معمول به في استانبول، ومن ثم نظم أمور الميرية، وقد استمر النظام الذي أقره معمولاً به حتى سنة ١٩١٩^(٨٢).

لقد لمس محمد أمين باشا المآسي التي حلت بالأهالي نتيجة تعرضها لوباء الطاعون والآثار المدمرة التي أسفرت عن المواجهات المحلية، وبغية حماية الأهالي والعساكر من التعرض للوباء ثانية، أقام مشفى للعساكر وزودها بجميع الأدوية والعقاقير الطبية اللازمة، كما شكل فرقة طبية خاصة بالأهالي^(٨٣).

كذلك فقد أنشأ منطقة سكنية في منطقة أبو نجيم، وهي منطقة غنية بالمياه، لأنها أشبه بمستقعات كان اللصوص يتخونها ملجأ ومخبأ لهم، فأمر ببناء ٥٧ منزلاً، ونقل الأهالي للاستقرار فيها^(٨٤)، وأطلق عليها المجيدية تيمناً بالسلطان عبد الحميد وأعفاهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وأحضر لهم البذار وكل ما يلزم من أدوات زراعية متطورة^(٨٥).

وهكذا نرى أن الوالي محمد أمين باشا رغم قصر فترة ولايته، فقد قدم للولاية النظام الإداري المتطور، وبنى الثكنات العسكرية خارج المدن، منعاً للاحتكاك، وشق الطرق، وأقام بقربها الآبار^(٨٦).

لم يكن محمد أمين باشا متعالياً، بل كان يعتمد في معظم خطواته على

الأعيان والعلماء ويعمل بمشورتهم إذا كانت مناسبة، فحينما قدم الأعيان شرحًا عن حالة غومه المحمود، اقتنع بوجهة نظرهم، فاستدعى غومه المحمود بعدما أعطاه الأمان، وحينما مثل بين يديه أكرمه وعظم من مقامه ومنحه لقب قبوجي باشا، وعينه عضوًا بمجلس الإدارة، وخصص له دارًا في طرابلس لسكنه مع راتب شهري قدره (٣٠٠٠) قرش^(٨٧).

لم يكن محمد أمين باشا بالرجل المتسرع في أحكامه ولا تصرفاته، وكان لا يتخذ أى قرار إلا بعد دراسته بدقة، وفهم أبعاده، فحينما اصطدم اللواء أحمد باشا قائد الجيش مع غومه المحمود، وأخبر الوالي محمد أمين بخلافه مع غومه المحمود، تظاهر محمد أمين باشا بعدم الرضا، وفي اليوم الثاني، أقام الوالي مأدبة عشاء، ودعا الأعيان والعلماء ومنهم غومه المحمود، وبغفلة من الحاضرين، اعتقل غومه المحمود، فأركبه سفينة، وأرسله موجودًا إلى استانبول^(٨٨).

إن التصرف الذي اتخذه الوالي محمد أمين باشا، رغم عقلانية الإجراء، إلا أنه اتسم بالتحيز لقائد جيشه، فقد ناصره وأيده، واعتقل غومه المحمود ونفاه دون مشاورة الأعيان والعلماء، وبهذا الصدد يقول رضا نور في مؤلفه التاريخ العثماني: "إن العسكر غير مؤهلين في كل الأوقات لإدارة البلاد، لأن لهم عقلية لا ترضخ إلى المنطق، فهم يريدون كل شيء على حساب كل شيء، وفوق هذا لا يرضخون لقانون غير قانون التباهي، الذي في الغالب، يجر الوطن إلى ويلات، وكان على السلطان آنذاك أن يعين على الولاية ولاية مدنيين، فولاية مثل ولاية ليبية/ طبيعتها العامة والخاصة بداء، والبداءة أكثر تباهي وعجرفة من العسكر، ولهذا ظلت الولاية في حرب دائم وصراعات محلية، سببها العقلية العسكرية المتعالية، وطبيعة البداءة الجاهلة الرافضة لنظام غير النظام المعتمد لدى المؤسسات الإدارية"^(٨٩).

تجدد الصراع ثانية باعتقال غومه المحمود، واضطر الوالي محمد أمين

إلى تكليف قائد الجيش بإعداد حملة عسكرية لملاحقة العصاة في مناطق الجبل وفزان، وقد تمكن القائد أحمد باشا من تفريق العصاة، ومن ثم توجه إلى يفرن واحتلها بعد قتال دام يومين، وبعدها أخضعها توجه إلى فساطو فاحتلها، وعين موظفين عليها، وأمرهم بالمحافظة على الأمن، وعدم التحرش بالأهالي، وتقديم المشاغبين منهم إلى محكمة القضاء.

لم تستطع قوات أحمد باشا أن تسيطر على المناطق التي مرت بها ولم تحاول في الوقت نفسه أن تطالبهم بأكثر من المحافظة على الأمن، وعدم الاعتداء على التجار الذين يمرون بالقرب من مناطقهم، على الرغم من امتلاكه لمدفعية ثقيلة، وقد فضل اللجوء إلى الحيلة تجنباً من إراقة الدماء وتعرض المنازل إلى الخراب والدمار، فادعى أنه يرغب في إجراء تفاهم، وأنه سيوزع البرانس الحمراء - رموز سلطة القبائل - إضافة إلى نقود وهدايا، فاستدعى رؤساء القبائل ووجهاء يفرن، وبعد القيام بمظاهر الاحتفال، واطمأن الحاضرون إليه، وبغفلة منهم أشار إلى حرسه الذين أباحوا لأنفسهم حرية قطع رؤوس المحليين دون تمييز. وأعدم في تلك اللحظة (٢٧) شخصاً من أقرباء غومه المحمود، ووضع (٢٠) شخصاً على الخوازيق، كما قطعت رؤوس (٨٠) شخصاً من المدافعين عن يفرن، وبعد هذه المذبحة غادرت جيوشه وقواته مراكزها متجهة إلى حدود تونس^(١٠).

لقد ترك القائد أحمد جروحاً عميقة في قلوب الأهالي نتيجة غدره، فوجهوا كتاباً إلى استانبول يشكون من تصرف قائد جيش الوالي، فقد لقبوه بالسفاح، ولم يكتف القائد أحمد بما قطع من رؤوس بل توجه إلى مدينة جادو، فاستولى على قلعتها، ثم جمع الضرائب من أهلها كتعويض عن نفقات الحملات التي قامت بها القوات التركية، ومن ثم توغل غرباً فاستولى على نالوت، ولم يعد بقواته إلى طرابلس إلا بعدما أخضع الجبل الغربي، وفي نهاية سنة ١٨٤٣م، اعترفت غدامس بالإدارة التركية، فأرسل إلى هناك أول

حاكم تركي، لكنه قتل في الطريق، فنهض يعقوب الزنجي الذي عين مكانه بالحكم، وقد تمكن بفضل سياسته المرنة من حكم غدامس لفترة طويلة معتمداً على الحامية التركية المكلفة بحراستها^(٩١).

إن الاضطرابات التي شهدتها الولاية، وقتل عبد الجليل، دفعت قريبه ميلود للجوء إلى جربه، وعبثاً حاول الأتراك المطالبة بتسليمه، إلا أن باي تونس رفض ذلك بشده، ولهذا سرت إشاعات بأن الأتراك يريدون إعادة تونس إلى الحكم المباشر.

إزاء ذلك وفي سنة ١٨٤٦ م أرسلت فرنسا إلى طرابلس فرقة بحرية بقيادة الأميرال François Ferdinand De Joinville فرانسوا فرديناندو دي جوفانفيل، لكي يؤكد عزم فرنسا الوطيد على الاحتفاظ بالوضع القائم في تونس، وعدم قبولها لكل ما يؤدي إلى زعزعة الوضع وتغييره. وقد أكدت فرنسا بأسطولها للدولة العثمانية عن عزمها باستخدام القوة إذا استدعى الأمر ذلك.

٣ - دور أحمد عزت باشا؛

لقد ترك محمد أمين باشا ولاية تخطو بثقل شديد نحو التطور التدريجي، فالطرق والمشافي وإعمار أبو نجيم، وبناء المشافي، وتنظيم أمور الولاية شجع الولاة الذين خلفوه اتباع نهجه، لأنهم لمسوا رغبة شديدة لديهم للتجاوب معهم، وتجنب الثورة والعنف وما تسبب عنهما من قتل للأنفس وتدمير وتخريب للمزروعات وتوقف للحياة التجارية.

وصل أحمد عزت باشا إلى الولاية للمرة الأولى سنة ١٨٤٨/١٢٦٥، وهو يعد من أكثر الولاة عدلاً وحكمة، فلقد اهتم وخلال ولايته التي استمرت أربع سنوات في زيادة إعمار الولاية وتشجيع الأهالي على ممارسة حياتهم الاعتيادية من زراعة وصناعة وتجارة، بعدما عاهدتهم على تطبيق الأمن،

وملاحقة المشاغبين وأي قوى تخل بالأمن، وليدلل على حسن نيته، أقام عدة إنشاءات صالحة كمخازن للتجارة، ومنح الفلاحين قروضا طويلة الأجل^(٩٢).

وفي عهده ثارت منطقة سرت، فنهبت المناطق المجاورة لها وسببت نساءهم وأطفالهم، ولما علم بما فعلوه، كلف حملة عسكرية، وطلب من قائدها، إعادة ما سلب ودفع التعويضات لمن تضرر، وفي حال رفضهم عليه باستخدام القوة، إلا أن من ثار من أهالي سرت رفض إعادة المسلوبات، فضربهم قائد الحملة واستوفى منهم الأموال وألزمهم بالطاعة^(٩٣).

لقد تعرضت مدينة طرابلس سنة ١٨٥٠ م إلى وباء الكوليرا، وقد أودى بحياة الكثيرين منهم فجمدت الحياة، وعم الأهالي حزن شديد على أبنائهم، وحملوا الأتراك وولاتهم مصابهم لأنهم أهملوا الولاية، وكرسوا جهودهم على ضبط الأمن، تاركين الولاية لأقدارها، وتخلوا عن كل شيء، وقد غادر قسم كبير البلاد هرباً إلى تونس ومالطا طلباً للنجاة وبحثاً عن عمل يدر عليهم قوت يومهم^(٩٤).

تألم الوالي أحمد عزت باشا لم حل بالولاية وأهلها، ولكنه لم يكن يملك أي وسيلة للتخفيف عنهم، ووجد أن طلب المساعدة من استانبول، قد يسهم في إحياء الأمل في نفوس الأهالي، وراسل استانبول بشأن تقديم مساعدة مالية، وعرض في رسالته حالة الولاية، وتعرضها لوباء الكوليرا الذي أودى بحياة أكثر من ثمانمئة شخص، وتشريد مئات الأطفال الذين بقوا من دون معيل يعيلهم^(٩٥).

ما إن علم السلطان عبد المجيد بما تعرضت له الولاية حتى أمر بإرسال معونة مالية وطلب من الوالي أحمد عزت أن يوزعها عليهم، مع إعفاء المناطق المنكوبة من ضرائب وأعمال سخرة، وإعفاء صادرات الولاية لمدة سنتين من دفع الضرائب الجمركية^(٩٦).

سُرَّ أحمد عزت باشا كثيراً بالمعونة التي أرسلها السلطان، وعلى الفور أمر موظفيه بإجراء إحصاء سكاني، ليتمكن من توزيع المعونة على الأكثر فقرا من الأهالي (٩٧).

لقد أخاف إجراء الإحصاء الأهالي واعتقدوا أن الوالي سيفرض عليهم ضرائب جديدة إضعافاً لحالهم، وبغية إنقاذهم من تلك الضرائب التي سيفرضها الوالي أحمد عزت باشا نظموا عريضة ووقعوها من الأعيان والعلماء، يشكون فيها الوالي أحمد عزت وسوء تصرفه في إدارة الولاية، ولاسيما أن الأهالي نظروا إليه على أنه بادرة شؤم، وأن ما حل بأهلهم، كان بسبب هذا الوالي المنحوس (٩٨).

ما إن وصلت شكوى الأهالي إلى السلطان حتى بادر إلى عزل أحمد عزت باشا، وأمر بتعيين مصطفى نوري والياً على الولاية، وأمره بالمحافظة على أهلها، وحذره من استخدام العنف ضدهم، لكن الوالي مصطفى كان على علم بالإجراء الذي اتخذته أحمد عزت باشا، فأمر بإلقاء القبض على الأشخاص الذين أساءوا للوالي وأودعهم السجن (٩٩).

وفي سنة ١٢٧٤/١٨٥٨م عين الوالي أحمد عزت باشا ثانية على ولاية طرابلس، وبما أنه معروف عند عدالته واتزانته، فقد عمد إلى تحسين أحوال الولاية والاهتمام بها، فعين الموظفين في الأقضية والنواحي، وحذرهم من ممارسة الظلم واستلاب الأهالي، ثم توجه إلى تحسين الأمور الزراعية، ودربهم على زراعة الأرض عدة مواسم، بدلا من موسم واحد، وطلب من التجار الدخول بمناقصات وطلب منهم بناء الفنادق الخاصة، وسهل لهم شراء الأراضي وخفف عنهم الضرائب، كما شكل لجان لمراقبة المشفى الذي بناه طاهر باشا، وأمرها بإحضار الأدوية من أى مكان بغية معالجة المرضى (١٠٠).

لقد امتازت فترة أحمد عزت باشا الثانية بالهدوء والاستقرار خلال

السنوات الثلاث التي قضاها في الولاية، وبغية تحسين أوضاع الأهالي فتح البلاد أمام التجارة الخارجية، الذين توافدوا على الولاية ببضائعهم التي غمرت الأسواق، ولم تقف حركة التجارة في طرابلس، بل شجع موظفيه في الأقضية والنواحي على إنشاء أسواق تجارية، وكلفهم بحماية التجار وبضائعهم^(١٠١).

لم يكتف أحمد عزت باشا، بل توجه إلى افتتاح المدارس الابتدائية والمدارس الرشدية، حيث بنى رشدية بالقرب من جامع طرغوث باشا^(١٠٢)، وبغية توافد الطلاب إلى المدارس، أحضر لهم الكتب على نفقة نظارة التعليم في استانبول، كما راسل مجلس وكلاء استانبول لتقديم ملابس إلى طلاب الولاية كتشجيع لهم، كما ناشد الجمعيات الدينية في استانبول لتقديم التبرعات العينية والنقدية، وقد لقيت طلباته استجابة من الجميع، واشترى سفينة خاصة بالولاية سماها المولودية^(١٠٣)، أسهم قسم من تجار الولاية بشرائها^(١٠٤).

ظل الوالي أحمد عزت باشا يسهر على راحة الأهالي، ويقدم كل إمكاناته لتحسين أوضاعهم، وقد ألغى عدة ضرائب، وخفف من قيمة الضرائب الأخرى، ولاسيما على المزروعات، وشجع الأهالي على فتح الآبار، بغية اعتماد الزراعة المرورية، واستخدامها في أوقات الجفاف، ولتأمين التواصل بين كافة المناطق، أقام دائرة للبريد، وبنى لها أبنية في تاجوراء ويفرن وبنغازي وسرت، وعين الموظفين المختصين، وبنى داراً للحكومة في منطقة المنشية^(١٠٥)، وعين موظفين خاصين بشؤون تنظيف المدينة وألزم البلديات بدفع رواتبهم ومراقبتهم، كما رفع الضريبة عن جميع الآبار التي تستخدم لمياه الشرب، وأكثر من إشعال القناديل الليلية، وخصص لهم موظفين لها، وأكثر من بناء الحدائق، وأقام فيها مقاعد خاصة لجلوس المواطنين، فغدت مدينة طرابلس أشبه بنجمة على ضفاف المتوسط، وفتح المخازن التجارية في وسط البلدة، وأمر أصحاب المهن بتشغيل أكبر عدد

ممكن من الشبان العاطلين عن العمل، وبعدما خفف الضرائب على بعض الصناعات البدائية^(١٠٦)، حض أصحابها على شراء الآلات الحديثة، وسمح لهم باستيرادها من الخارج، وكلف التجار بإحضارها لهم من الخارج^(١٠٧).

خلف أحمد عزت باشا في إدارة الولاية، الوزير محمود نديم باشا ويصفه أحمد النائب بصاحب العقل السديد ومن ذوي الهمة العالية، فقد أدرك الوالي محمود نديم أن الصدمات المحلية التي شهدتها الولاية أسهمت بصورة مباشرة في زيادة فقرها، فأنصرف إلى تقوية زراعتها، ولاسيما غراس الزيتون، وقد أحضر الغراس من تونس، ووزعها على الأهالي مجاناً، كما أعفى غراسها من الضرائب لمدة خمس سنوات، وأقام مطبعة في قصر الحكومة لطباعة الأخبار، وسماها باسم طرابلس الغرب، كما استحصل من استانبول على فرمان يقضي بتحول الإيالة إلى ولاية، ووزع الوظائف على المتعلمين من الأهالي مستنداً في ذلك على الأنظمة والقوانين المعمول بها، ونظم مجالس الجنايات والحقوق والتجارة^(١٠٨).

لقد تولى الولاية ما بين فترة أحمد عزت باشا الثانية والثالثة أى من سنة ١٨٥٧ - ١٨٧٩ عشر ولاة، كان أشهرهم محمود نديم باشا، أما الولاة الباقون فكانوا ضعفاء قياسياً بأحمد عزت باشا وطاهر باشا ومحمود نديم، وبعضهم الآخر كان عبئاً كريهاً على الولاية، فلم يحاولوا تطوير الولاية وتحديثها، كما كان بآيات تونس يفعلون، ولهذا فإن الإعمار والإصلاح الذي قام به بعض الولاة الجيدين لم ينعكس على الولاية إيجاباً بما يوازي تكاليفه وجهد الولاة المصلحين.

والجدير بالذكر أن الولاية حظيت في فترة الستينات من القرن التاسع عشر، بعدة أمور إدارية كانت سابقاً محرومة منها، من أهمها التنظيمات الإدارية، وإعداد كادر قضائي للفض في المنازعات المحلية حسب الشرع القانون المدني، وقد أرسل عدد كبيراً من القضاة إلى استانبول لإجراء

دورات تدريبية لمدة تتراوح من ٣ - ٦ أشهر على نفقة وزارة العدل (عدلية نظارتي)، كما أدخلت الآلات الحديثة لاستخدامها في الزراعة وفتحت الآبار الارتوازية، ومدت خطوط البرق والبريد، وأعفيت البضائع المحلية من الرسوم الجمركية.

وفي سنة ١٨٧٩م عين أحمد عزت باشا واليًا على الولاية للمرة الثالثة، وقد شارك وزملاؤه في تطوير الولاية وتحديثها، وسعى جاهدًا للنهوض بها، علميًا وصناعيًا وتجاريًا، وخلت الولاية في فترة السبعينات من صدمات محلية، فقد اقتتعت القبائل البدوية بالواقع، وأدركت بضرورة التوطن والعمل بالزراعة والصناعة والتجارة، وهي خطوة هامة خطتها تلك القبائل، وتركت مسألة السلب والنهب فيما بينها.

إن خطوات الوالي أحمد عزت باشا، كانت نقطة بداية السير نحو إصلاح منظم ومدرّوس لولاية أكلتها المنازعات المحلية، وخيمت عليها بدوة مطبقة في جهل التباهي على حساب إناس فقراء، لا يدركون من متاع الحياة إلا ما تدر عليهم زعامتهم الممثلة آنذاك لرأسمالية عصرها.

حقيقة، لقد جسد الوالي أحمد باشا الإصلاح القائم على فهم الواقع وتعامل معه بعقلية سبقت عصرها، فلم يتباه في تصرفه، ولم يترك تنفيذ الإصلاح لنوابه وأعوانه، بل كان يشرف بنفسه، ولو أنه جالس العامة وشاور أهل العلم من أهل البلاد، لفاق أحمد راسم باشا، إلا أن ظروف أحمد عزت باشا، لم تكن مهيأة للقيام بمثل ذلك.

وهكذا:

لو أننا ألقينا نظرة علمية على واقع الولاية في ظل الأسرة القرمانلية وواقعها في ظل عهد الباشاوات وفقط لفترة الثمانينات، لأدركنا، أن الولاية ظلت ولفترة تزيد عن عشر سنوات مشابهة لأوضاعها في ظل الأسرة القرمانلية، لعدة أسباب من أهمها:

١- أن الولاة الأوائل كانوا عسكريين، ولم يفهموا المرحلة وخطورتها، بل تطلعوا إلى تحقيق انتصارات على القوى البدوية في الولاية.
٢- لقد اعتقد هؤلاء الولاة أن إرضاء السلطان يتحقق من خلال فرض الطاعة على الأهالي حتى ولو استدعى الأمر إبادتهم وتدمير قراهم ومدنهم.

٣- لقد كان الولاة الأوائل جاهلين لواقع البلاد البدوي.
٤- بقاء وترسيخ الطابع البدوي من قبل زعامة البدو المستفيدة من هذا الواقع.

٥- ليس صحيحًا أن تفاقم الأحداث وتجدد الصراع سببه غومه المحمودي زعيم قبيلة المحاميد وعبد الجليل سيف النصر زعيم قبيلة أولاد سليمان، وإنما يتحمل مسؤولية خلق النزاع وتفاقمه مصطفى نجيب باشا، الذي عمد إلى اعتقال زعيم قبيلة المحاميد من دون ذنب يذكر، سوى مظاهر الأبهة والعظمة التي تربي عليها وعمقها يوسف القرمانلي.

بقى علينا القول: إن الولاة رغم سعيهم الحثيث لتثبيت الإدارة التركية في ليبيا، فإن بعضهم عمل على المسارين العسكري وطد الأمن وثبت الاستقرار، وعلى المسار المدني: نظم البلاد، وشق الطرق، وطبق القوانين والأنظمة، وقسم البلاد إلى أقضية ونواح وعين عليهم الموظفين وحذروهم من ارتكاب أخطاء بحق المواطنين. ومهما يكن الأمر، وإن تفاقت همم الولاة وأعمالهم، فإنها مع تقدم الزمن أسهمت بتطوير الولاية وتحديثها، ولن نقول الوالي فلان أخلص، ولكن غالبيتهم سعوا جاهدين، لتطوير ولاية بعيدة عن المركز، وبقرتها جيرة تترصد أحوالها وتسعى لإبعاد إدارتها عنها، وكانت فرنسا وإنجلترا يرصدان الولاية وتحركات الولاة، وربما يكون لقناصل بريطانيا وفرنسا يد في تشجيع الصراع المحلي وتعميقه.

بناءً على ما تقدم، يمكننا أن الفترة الأولى من عهد الباشوات والتي تقدر

زمنيا بربع قرن، فترة توطيد أمن ومحاولة إثبات وجود على حساب ولاية
أكلتها الأوبئة الطبيعية، ومزقتها النزاعات المحلية، ودمرتها المدفعية التركية
كرد على إعلان رفض الطاعة والولاء، وعجز الطرفان المحلي والتركي،
عن فهم وثيقة الفهم الزمني للواقع المعاش، فلا الأتراك تنازلوا عن عجرفتهم
وتسلطهم، ولا القبائل البدوية الريفية رضخت للواقع ولا قبلت التنازل عن
كرامة يمزقها مدفع وتهتكها رصاصة بندقية، فظل الفهم الواعي موضع
تجاذب العجرفة والعناد إلى أن أطل النصف الثاني من القرن التاسع عشر،
فحلّ الفهم والوعي والإدراك، وبات من كتب له الحياة يتطلع بحسرة إلى
الماضي الذي قتل بسبب الكبرياء، وعزة النفس، ولا سيما حينما لمس التطور
الجديد الذي طرأ على الولاية.

ويعلق بعض الكتاب الأتراك على تلك المرحلة بالقول إن الدولة
العثمانية عندما كلفت ضباط لمهمة إدارية في ولاية محاطة بجيران غرباء
بلغوا مرحلة متقدمة من التطور والتحديث كفرنسا وبريطانيا، وبعضهم يقول
لابد من تولية الضباط مقاليد السلطة في ولاية ليبية، لأنه من الصعب إدخال
التنظيم والإصلاح والإعمار إلى ولاية، الحياة البدوية هي أس حياتها،
والزعامة البدوية هي صاحبة قرار الفصل فيها، ومن يستطيع أن يمنع زعيم
قبيلة، ومن يتجرأ القول له عليك الخضوع للنظام بالكلمة الحلوة، ولولا وجود
البندقية وقذيفة المدفع، لم تحركت القوافل التجارية في الصحراء الليبية، ولم
استفادت تلك القبائل تأجير إبلها لنقل البضائع من طرابلس إلى السودان إلى
نيجيريا وبالعكس.

إن قراءة واعية لتاريخ السلاطين، ولاسيما سلاطين القرن التاسع عشر،
يدرك القارئ أن السلطان، لم يكن يوما من الأيام عقبة في إعمار الولاية
وتحسينها، حتى في رفع الضرائب عن ولاية يشكو الفقر منها فاقة
ومجاعة.

لم نقرأ بأن أيًا من السلاطين عاقب أو عاتب واليًا على تخفيف الضرائب أو لرفعها عن الأهالي، ولم يتردد سلطان من السلاطين في الإسراع بإرسال المعونة إلى أي ولاية وإذا أعلمه واليها بحاجة إلى مساعدة مالية.

إن الفساد الذي شهدته ولايات الدولة العثمانية، كان بسبب فساد الولاة الذين كلفوا بإدارتها، وولاية ليبية واحدة من الولايات التي رزقت بولاة سيئين عملوا لحياتهم، وتجاهلوا وجدانهم الوطني والمهني.

إن الولاة في عهد الباشوات وإن اعتمدوا القسوة منها لهم جاء هذا تلازمًا مع نشأتهم، إلا أنهم سعوا إلى تحسين الولاية وتحديثها، وإن أية محاولة إعمار أو إصلاح تغدوا خطوة جيدة تسهم في ولاية، التخلف العام يحيط بها من مختلف أطرافها وإن حظها في التحديث لم ينفذ لعدة أسباب يصعب علينا التعرض لها.

وواقع الأمر، فإن محمد أمين باشا، أسهم في تعميق التطلع إلى التوطن من خلال الزراعة، فأعماله في منطقة أبو نجيم كانت خطوة علمية جسّد خلالها التمسك بالأرض والدفاع عنها، فنحن نعلم أن المجتمع البدوي غير مبال بالأرض، لأنها لا تشكل جوهر حياته ومعاشه، وإنما يدافع عن الماء والمرعى، فمن خلالهما يثبت وجوده، ويعمق كيانه، وتبلورت شخصيته، لقد عمق هذا الوالي في نفوس الليبيين حب الأرض، وغسدت الأرض بالنسبة للبدوي جزءًا مكملًا لكيانه ولا سيما بعدما أكل ثمارًا لم يألفها سابقًا.

أما الوالي أحمد عزت باشا، فقد اتجه إلى إصلاح الخلل الإداري فحرص على تطبيقه، فوزع الموظفين والقضاة، وحذّر من الانحراف ولا سيما الرشوة، حيث عدّها سبب الفساد الإداري، ومن الخطوة التي تُحسب له، شراؤه لسفينة خاصة بالولاية وجعلها وساطة العقد ما بين استانبول وطرابلس الغرب، بدلًا من استئجار سفينة فرنسية.

إذا. الولاية تدور التحسن الاقتصادي والإداري بدلا من الاقتتال الذي يزهق الأرواح طلبًا لرفع رأس على حساب أقدام حافية يأكلها الحصى أكلًا.

• حواشي البحث:

- (١) صافى، حسن، طرابلس الغرب تاريخي، مطبعة رسمي كتاب ١٣٢٨ هـ ص ٢٥.
- (٢) المرجع السابق، ص ٣٣.
- (٣) فيرو، شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، طرابلس، ليبيا ١٩٧٣ ج ١ ص ٤٦.
- (٤) روسي، إتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م، ترجمة خليفة محمد التليسي ١٩٧٤، ص ٦١.
- (٥) صافى حسن، طرابلس الغرب (مرجع سابق) ص ٣٨.
- (٦) صافى حسن، طرابلس الغرب (مرجع سابق)، ص ٤١.
- (٧) لم يكن اسم ليبيا وارداً في المصادر والمراجع والوثائق العثمانية، وإنما كانت تعرف بولاية طرابلس الغرب.
- (٨) أوجاق Ocak، مصطلح تركي أطلق على ولايات الشمال الأفريقي، وكلمة أوجاق تعني موقد، ملجأ للمزيد انظر: مدحت سرت أوغلو، رسمي عثمانلي تاريخي (مرجع سابق)، ص ٤٥، وقد كررتها لكثرة استخدام مصطلح أوجاق العرب.
- (٩) توفيق، أحمد، بيوك تاريخ (مرجع سابق)، ص ٤١٠.
- (١٠) بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، الجزء الثاني، ١٩٥٤، ص ١٩.
- (١١) المرجع السابق، جزء ٢، ص ٢٤.
- (١٢) للمزيد انظر الفرمانات الهمايونية المرسلة إلى ولاية طرابلس الغرب منهم ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.
- (١٣) برنيا كوستانزيو، طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠ تعريب خليفة محمد التليسي طرابلس، ليبيا، ١٩٦٩، ص ١١١.
- (14) Celal Tefvik Karasapan, Libya S. 236. (مرجع سابق)

- (١٥) المرجع السابق ص ٢٤٠.
- (١٦) بهذا الشأن انظر التقويمات السنوية المتعلقة بطرابلس الغرب من ١٨٧٢ - ١٩١١ أي هناك تسعة وثلاثون سجلاً، يعالج أحداثها سنة بسنة.
- (١٧) سجلات الديوان الهمايونية رقم ٢٠٠٣.
- (18) S.237 Aziz Samih Alter, Kuzey Afirak Türkerler, Istanbul 1969
- (١٩) المرجع السابق، ص ٢٤٠.
- (٢٠) المرجع السابق، ص ٢٤١.
- (21) Aziz Samih Alter S. 321 (مرجع سابق) .
- (22) Kara sapan, Libya S. 200 (مرجع سابق) .
- (23) Kara sapan, Libya S. 205 (مرجع سابق) .
- (24) Naci Hikmet, Tarik Afrika, 1255. S. 93.
- (25) S.216 Celal Tefvik Karasapan, Libya (مرجع سابق).
- (٢٦) النائب، أحمد، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ٣٤٤ - ٣٤٥.
- (٢٧) رفيق أحمد، مرجع سابق، ص ١٥٧.
- (٢٨) رفيق أحمد، مرجع سابق، ص ١٥٨.
- (٢٩) مهمة دفترية نمرة ٣٦ ص ١١٧.
- (30) Mahmut Amer, Libya, Istanbul, 1982, S. 80.
- (٣١) بروشين، نيكولاي إيليتش، تاريخ ليبيا، ترجمة عماد حاتم، بيروت ١٩٩٩، ص ٢٦٠.
- (٣٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٠.
- (٣٣) إن الدارس لتاريخ ولاية ليبيا خلال العصر العثماني يلاحظ أن الأحداث تمحورت حول مدينة طرابلس وما جاورها من مناطق ومدن، أما المدن البعيدة مثل بنغازي وبرقة وغيرها، فقد كانت ملتزمة إلى حد كبير بتوجيهات الإدارة المركزية سواء في طرابلس أو استانبول.

(٣٤) برنيا كوستانزيو، طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠ (مرجع سابق) ص ٣١٥.
(٣٥) كورو، فرانكسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة محمد التليسي طرابلس (د.ت) ص ١٦.

(٣٦) المرجع السابق نفسه، ص ١٦، ١٧.

(٣٧) نور، رضا، تورك تاريخي، استانبول ١٣٦٤، ج ٢ ص ١٤١.

(٣٨) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٣.

(٣٩) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٠.

(٤٠) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٢.

(٤١) إن ما ذكره المؤلف ليس صحيحاً أو على الأقل فيه مبالغة، لأنه كان من الدستوريين، وممن يكن للسلطان عبد الحميد الكراهية والبغضاء.

(٤٢) نور، رضا، تورك تاريخي (مرجع سابق)، ص ١٦٥، إن دراسة الأحداث

أناك تؤكد وجهة نظر الدستوري، رضا نور، فالسلطان محمود الثاني لم يكن

مستعداً لإغضاب الدول الأوروبية التي وقفت إلى جانبه في أزمتته مع الوالي

محمد علي باشا الذي وصل بقواته إلى كوتاهية عام ١٨٣٣م.

(٤٣) إن معظم الدراسات تؤكد أن الإنكشارية بعد فساد نظامها وتخلى السلطان

عن قيادتها، بدأت تحن إلى مسقط رأسها. لأنهم عندما اختطفوا من أوطانهم

كانوا في سن يخولهم التذكر وكان الآباء يقصون لأبنائهم مأساة ذلك اليوم.

(44) Celal Tefvik Karasapan, S. 80

(٤٥) لفظة لالا، السيدة حلومة.

(٤٦) سمي بعلي برغل لأنه أطعم عساكره برغلاً بدلاً من الأرز.

(٤٧) مجلس وكلاء، جلسة رقم ٦٨، حيث نوقش فيها، فرض يوسف باشا أتاوة

على الدولة العلية نفسها وكأنه غير تابع لها، فأرسل له تحذير بهذا الشأن في

١٦ كانون الأول ١٨٠٩م.

(٤٨) للمزيد عن إهمال الولاة وتقاعسهم واعتمادهم الرشوة، انظر تاريخ جودت

باشا جزء ٣ ص ٢١ - ٢٩.

- (٤٩) المرجع السابق، ج٣، ص ٣٥ - ٤٠.
- (٥٠) المرجع السابق نفسه، ج٣ ص ٦٥.
- (٥١) المرجع السابق نفسه، ج٣ ص ٦٦.
- (٥٢) يفيد الفرمان الذي صدر عن مجلس الوكلاء في استانبول رقم ١٨ تاريخ ١٨٣٤م أن السلطان محمود الثاني تشاور مع وزرائه بشأن تطبيق المركزية على ولاية ليبيا.
- (٥٣) بروشين، نيكولاي إيليتش، تاريخ ليبيا (مرجع سابق)، ص ٢٤٤.
- (٥٤) المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.
- (٥٥) طرابلس الغرب، مسائل مهمة، رقم ٢٠٧٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩٧، وهذه الوثائق زود بها مصطفى نجيب، وكلف بموجبها بإدارة الولاية، مع تحذير من حدوث مشاغبات، خشية ألا تغرق البلاد بالدمار، قد أسهم بها بعض الوصوليين وعيادي الضمير. وانظر بشأن تعيين مصطفى نجيب، روسى، اتورى، ليبيا (مرجع سابق) ص ٤٢٢ وناجي محمد، نوري محمد، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، ليبيا ١٩٧٣، ص ١٨٩.
- (٥٦) مسائل مهمة، رقم ٢٠٩٠ لف ٦، وقد تضمنت هذه الوثيقة فرماناً سلطانياً يقضي بالمحافظة على علي باشا وعائلته وإيصاله سالمًا إلى استانبول. لم تذكر لنا المصادر والوثائق شيئاً عن مصير يوسف باشا القرمانلي، وهل انتحر أم أنه أرسل إلى استانبول مع ابنه.
- (٥٧) ناجي محمد، نوري محمد، طرابلس الغرب (مرجع سابق) ص ١٨٩.
- (58) celal kara span. S. 129.
- (٥٩) النائب أحمد، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب (مرجع سابق) ص ٣٤٥. وانظر Kara sapan. S. 142.
- (٦٠) انظر فرمان التولية رقم ٢٥٤، وفرمان تعيينه رقم ٢٥٥.
- (٦١) سجلات الديوان الهمايوني، مهمة مكتومة رقم ٩.
- (٦٢) سجلات الديوان الهمايوني، مهمة مكتومة رقم ٩.

(٦٣) ناجي محمد ونوري محمد، طرابلس الغرب (مرجع سابق) ص ١٩٠، لم يذكر لنا النائب ما ذكر ناجي ونوري، أما سجلات الديوان الهمايوني رقم ٢٥٦، فقد أشارت إلى حدوث مشاغبات تخل بالأمن دون ذكر أسماء المشاغبين.

(64) S. 146 Celal Tevfik Kara sapan (مرجع سابق)

(٦٥) المرجع السابق، ص ١٥٠، سالنامه سي لينة ١٣١٢، ص ١٦٢.
(٦٦) جريدة الطنين العدد ٥٦ لسنة ١٢٢٧ ص ٦٣، وقد ذكرت معاقبة الصدر الأعظم لمصطفى نجيب باشا وقد رد مصطفى بأنه عاقب المسيبين، إلا أن الصدر عزله من قيادة الأسطول. وكان الصدر الأعظم رؤوف باشا.
(٦٧) فيرو، شارل، الحوليات اللبية، طبعة مزيدة ومنقحة ١٩٩٨ ص ٤٤١.

(68) Karaspan. S. 160.

(٦٩) النائب، أحمد، المنهل العذب (مرجع سابق)، ص ٣٤١.
(٧٠) Karasapan. S. 193 والطنين العدد ٥٦ وانظر أيضا النائب أحمد، المنهل العذب ص ٣٤٥.

(٧١) النائب أحمد، المنهل العذب ص ٣٤٥، Karasapan. S. 193 وناجي محمد ونوري محمد طرابلس الغرب ص ١٩٠.

(٧٢) ناجي ونوري، طرابلس الغرب (مرجع سابق) ص ١٩٠.
(٧٣) فيرو، شارل، الحوليات اللبية، ص ٤٥٢، لقد تجاهلت ذكر محمد رائف باشا فتقويم سنة ١٣١٢، لم يأت على ذكره. ولم نعر على ما يؤيد صحة ما قاله فيرو.

(٧٤) بروشين، نيكولاي ايليشن، تاريخ طرابلس في العصر الحديث، (مرجع سابق) ص ٢٦٦.

(٧٥) إن تضارب الآراء ما بين اعتقال غومه المحمود وإطلاق سراحه، أوقع البحاثة بتناقض شدد، والمشكلة الثانية، بيع محمد رائف باشا للمناصب أيضا حيرة تاريخية، لم نتمكن من التأكد من صحة الأحداث. بروشين نيكولاي،

يؤكد في مؤلفه ص ٢٦٦، أن مصطفى نجيب اعتقل، ولم يذكر لنا شيئاً واضحاً.

(٧٦) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٨.

(٧٧) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٨.

(٧٨) للمزيد، أنظر، تاريخ نعيما ج ٥ ص ٥٢، روسي إتوري، (مرجع سابق) ص

٤٢٥. التر، عزيز سامح (مرجع سابق) ص ١٩٢ - ١٩٤، فيرو شارل

(مرجع سابق) ص ٤٥٣. ناجي محمد، نوري محمد (مرجع سابق) ص ١٩٠

- ١٩٤. النائب أحمد (مرجع سابق) ص ٣٤٦. تاريخ جودت، ج ٤ ص

٢١١.

(٧٩) تحدثنا مطولاً عن محمد رائف باشا، قاصدين من ذلك إجراء مقارنة تاريخية

ما بين ولاية المرحلة الأولى من عهد الباشوات مع من خلفهم من الباشوات.

(٨٠) فيرو، شارل، الحوليات، (مرجع سابق) ص ٤٥٢.

(81) Celal Tevfik Kara sapan. S.260 - Ismail Hakki Uzun
çarşili. C.4.s.370.

(٨٢) طرابلس الغرب سالنامه سي، سنة ١٣١٢ هـ، ص ١٦٢.

(٨٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٦٢، النائب، أحمد، ص ٣٥٥.

(٨٤) علم وخبر دفتر، نمرة ٤، ص ٣٤، وأيضاً مسائل مهمة نمرة ٢٠٩٨.

(٨٥) طرابلس الغرب، مسائل مهمة نمرة: ٢٠٩٨، لف ٢. انظر ملحق رقم (٥).

(٨٦) علم وخبر دفتر، نمرة: ٤ ص ٣٤ - ٣٥، انظر ملحق رقم (٦).

(٨٧) الناشب، أحمد، المهل العذب، ص ٣٥٥، التر، عزيز سامح، ص ٢٠٠.

(٨٨) التر، عزيز سامح، ص ٢٠٠، النائب، أحمد، يذكر أنه نفاه إلى مدينة

بورصة، للإقامة الجبرية فيها، ص ٣٥٥، أما بروشين، نيكولاي، فيذكر أنه

نفاه إلى طرابزون، ص ٢٨٢.

(٨٩) نور، رضا، عثمانلي تاريخي، جلد ٥، ص ١٤٧، ويؤكد رضا نور في

مؤلفه، كان بالإمكان معاقبة غومه المحمود من قبل الوالي والأعيان، بدلاً من

نفيه وتحويل الولاية إلى ساحة قتال لن تنتهي إلا بإعادة غومه المحمود إلى وطنه.

- (٩٠) بروشين، نيكولاي ايليتشن، تاريخ ليبيا، (مرجع سابق) ص ٢٨٢ - ٢٨٣.
- (٩١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٨٤. لم تذكر المصادر الأحداث التي ذكرها بروشين نيكولاي، كذلك فإن جودت الذي تناول أحداث ليبية في تلك الفترة لم يتعرض لها، ولهذا نشك بصحتها، علماً بأن روسي إتوري أكد الأحداث التي قام بها أحمد باشا، أنظر كتابه (ليبيا) ص ٤٣٣.
- (٩٢) علم وخبر دفترى، نمرة ١٣، ص ٧٨.
- (٩٣) النائب أحمد، المنهل العذب (مرجع سابق) ص ٣٧٣.
- (٩٤) علم وخبر دفترى، نمرة ١، ص ٣٤.
- (٩٥) المرجع السابق نفسه، نمرة ١٩، ص ١١.
- (٩٦) المرجع السابق نفسه، نمرة ١٩، ص ٢٤.
- (٩٧) سجلات الديوان الهمايوني، نمرة ٨٦، ص ١٣ - ١٩.
- (٩٨) علم وخبر دفترى، نمرة ٣٣، ص ٤١.
- (٩٩) علم وخبر دفترى، نمرة ٣٨، ص ٥ - ٦.
- (١٠٠) إرشييف رئاسة الوزراء، استانبول، وثيقة رقم ١٩٠٥٢.
- (١٠١) مالية مدور دفترى، نمرة ١٥٦، ص ٥٣ - ٥٦.
- (١٠٢) علم وخبر دفترى، نمرة ٥٦، ص ١٧، وانظر ملحق رقم (٧).
- (١٠٣) أرشييف رئاسة الوزراء، إرادة داخلية رقم ١٨٨٢٩.
- (١٠٤) مهمة دفترى، نمرة ٧٩، ص ٣٨.
- (١٠٥) مهمة دفترى، نمرة ٧٩، ص ١١٢.
- (١٠٦) مهمة دفترى، نمرة ٧٩، ص ١١٢.
- (١٠٧) أرشييف رئاسة الوزراء، استانبول، وثيقة رقم ١٩٠٥٢ لف ٧.
- (١٠٨) النائب، أحمد، المنهل العذب، ص ٣٨٤، طرابلس الغرب سالنامه سي، لسنة ١٣١٢، ص ١٦٣ - ١٦٤.

• المصادر والمراجع

الوثائق.

لقد أخذت الوثائق من أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، ويحتوي هذا الأرشيف على كم هائل من الوثائق التي توضح أحداث الولايات في العهد العثماني وقد عثرت على مئات الوثائق التي تعالج أحداث ولاية ليبية، ورغم وفرتها إلا أنني لم أستطع الاستغناء عن المصادر والمراجع المدونة.

- ١- وثائق إرادة داخلية.
 - ٢- قسم جودت، عسكرية، بحرية، نافعة.
 - ٣- مسائل مهمة.
 - ٤- مسائل مكتومة.
 - ٥- مسائل مستعجلة.
 - ٦- دفاتر المالية.
 - ٧- دفاتر مهمة وهي كثيرة ومتنوعة.
 - ٨- المخطوطات. لقد عثرت على مخطوطة في مكتبة آيا صوفيا، تتناول أحداث القضاء وهي بعنوان طبقات ممالك ودرجات المسالك.
 - ٩- التقويمات السنوية.
- هناك ما يزيد عن ٢٨ تقويمًا سنويًا يتناول أحداث ولاية ليبية سنة بسنة بدءًا من ١٨٧٢ وحتى سنة ١٩١١م.
- الفرمانات السلطانية، وهي تزيد ١٥٠٠ فرمان سلطاني، موجه من السلاطين إلى ولايتهم في مختلف الولايات.
- وثائق المحاكم الشرعية
- أ- أناضول قاضيك دفترى ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، ١٢، ١٣.
- ب- تطبيق مهر دفترى نمره، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦.

ج- روميلي وأناضول دفتري نمره، ١٥، ١٩ (١).

المصادر والمراجع العربية والعثمانية:

- التير، عزيز سامح: الأتراك في أفريقيا الشمالية، ترجمة عبد السلام أدهم ١٩٦٩.
- ابن علبون، محمد خليل: التذكار فيمن ملك طرابلس الغرب من الأخيار، القاهرة - المطبعة السلفية ١٣٤٩.
- بجوى تاريخي: تاريخ بجوى سنة أمراء استانبول ١٣٢٧.
- برنيا كوستانزيو: طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠م، تعريب خليفة محمد التليسي، طرابلس ليبيا ١٩٦٩م.
- بروشين نيكولاي إيليتشن: تاريخ ليبيا الحديثة ترجمة عماد حاتم. بيروت ١٩٩٩م.
- البوري، عبد المنصف حافظ: الغزو الإيطالي لليبي، الكويت ١٩٨٦م.
- تاريخنا: تأليف نخبة من المؤلفين، ستة أجزاء، ليبيا ١٩٧٧م.
- جلال يحيى: تاريخ المغرب الكبير أربعة أجزاء، بيروت ١٩٨١م.
- جودت باشا: تاريخ جودت باشا عشرة أجزاء، استانبول ١٣٢٧ هـ.
- رجب أبو المظفر: طرابلس الغرب أحوالي، استانبول (د.ت).
- رفيق أحمد: بيوك تاريخي، استانبول ١٣٢٨ هـ.
- روسش إتوري: ليبيا منذ الفتح العرب حتى ١٩١١م تعريب خليفة محمد التليسي، طرابلس، ليبيا ١٩٧٤م.
- صافي حسن: طرابلس الغرب تاريخي، استانبول ١٣٢٨ هـ.
- سرت أوغلو: التاريخ العثماني المصور، استانبول ١٩٥٨م.
- سليمان محمد زاده: طرابلس الغرب دولت عليّة وإيطاليا وقائع حربية سي، استانبول (د.ت).
- سليمان محمود حسن: ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٦٣م.

(١) لقد وضعت أرقام الدفاتر التي استفدت منها، تسهياً لكل باحث يرغب في دراسة ليبيا، أما ما سبق، فيما أنها واضحة، لك أعمد على أرقام ما استفدت منه لكثرتها ووفرته.

- شارل فيرو: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، طرابلس ١٩٧٣م.
- عامر محمود: تاريخ ليبيا الحديث، دمشق ١٩٨٧م.
- عطا باشا: تاريخ عطا، تسعة أجزاء، استانبول ١٣٢٦هـ.
- عمر علي بن اسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، طرابلس ١٩٦٦م.
- فارس محمد خير: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق ٢٠٠٠م.
- كورد فرانثيسلوا: ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة محمد التليسي، طرابلس ١٩٧١م.
- ناجي محمود: تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، بنغازي ١٩٧٠م.
- ناجي محمد نورس محمد: طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد حسان، استانبول ١٩٧٣م.
- النائب أحمد: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، استانبول ١٣١٧هـ.
- الهرماسي محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب، بيروت ١٩٨٧م.

المصادر الأجنبية التركية والإنجليزية

- Ali Kamel, Padişab Analari, Istanbul 1997.
- Ali Mahmut Trablusgarbta Osmanl Tarihi, Istanbul 1982.
- Celal Paşa zade, Tabakatu, Imemalik ve bercetlu, mwsalik, Agsofya No. 3296.
- Celal Tevfik Karasapan, Libya, Ankara 1960.
- ilter Aziz samih, şimali Afrik'da Türler istanbul 1938.
- ismail Hakki uzun çarşili, Osmanli, Tarihi Ankara 1976.
- Major Anihong. Cachia, Libya under lhe seccend ottoman occupation, Tripoli 1976.
- Sert oğlu Midhit, Resmli Osmanli, Tarihi, Istanbul 1958.

